التصغير بين إمام النحويين سيبويه والصرفيين

دراسة صرفية موازنة

إعداد الدكتورة

خديجة بنت عبد العزيز بنت عطية الله الصيدلاني

أستاذ النحو والصرف المساعد ورئيسة قسم اللغة العربية

بكلية التربية للبنات بجدة (الأقسام الأدبية)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد رأينا علم الصرف في كثير من أمهات كتب النحو، تأتي مباحثه تابعة لمباحث علم النحو، ومتناثرة بين طياتها، ومتأخرة الذكر والتبويب... على أنها لم تكن متكاملة، مع عظم ما قدم المتقدمون في هذا العلم، وعلوّ كعبهم، وعميق بحثهم، ونرسهم.

وممن اعتنى بعلم الصرف إمام النحاة سيبويه، حيث جاءت بعض أبواب الصرف متكاملة في كتابه، كباب النسب، وباب التصغير..

وعلم الصرف لا يقل قيمة عن علم النحو، فهو القاعدة الراسخة، التي تقف عليها بقية العلوم الإنسانية الأخرى.

فالبلاغة – على سبيل المثال لا الحصر – في أسمى صورها، وأجلّ منازلها تعتمد على صحة الكلمة، التي تبرز فيها مكانة النحو، ومن فصاحة الكلمة تأتي فصاحة الكلام، وعلى مقدار الصحة اللغوية للكلمة، ومراعاة الضبط النحوي تأتي المحاسن البلاغية، ويخرج القول على حسب مقتضيات الأحوال، والصرف مع هذه المنزلة من الصحة النحوية، والرفعة البلاغية عصيّ المنال، دقيق المسلك، يحتاج في فهمه، وإفهامه، وإدراكه، وعرضه إلى صبر طويل، ومعاناة، وكثرة معايشة، حتى تنزل قواعده المتشعبة من علياتها، وتسكن إليها النفس، وتطمئن لها، ليستقيم اللسان، ويصفو البيان، ويسلم النطق.

وقد خصصت هذا البحث لباب التصغير" فعرضت قضاياه، ودرست مسائله مما يمكّن من عقد مقارنة بين إمام النحاة والصرفيين سيبويه، وغيره من علماء النحو والصرف. علّها تكشف في هذا الباب ما انفرد به سيبويه من آراء وأحكام، وهو بالطبع المنفرد؛ لأنه الأسبق والرائد والمؤسس، كما تكشف عن موقف العلماء

الذين جاءوا بعده من كل ما جاء به في باب التصغير موضوع هذا البحث، وكأني بسيبويه في ميزان النقد.

وكان لابد - من أجل ذلك - من الرجوع إلى الكتاب لسيبويه، وإلى أمهات كتب الصرف، للوقوف على الآراء والمذاهب والأقوال في مصادرها الأصلية دون واسطة.

والله أسأل أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم،،،

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب".

الباحثة

معناه: لغة:

التقليل، ويقال ل

واصطلاحاً:

تغيير مخصوص

"فُعَيْل" أو فُعَيْعِل أو

[...وتصغير الاسم دلي

رُجَيْل"، تعني رجلاً ص

والزيادة عليه عَلَماً على

بالكثرة.].

وللتصغير أغرا

أ- أما أغراضه فأظهر

١- تصغير أو تحقير

٢- تقليل ما يُتوهم أ

٣- تصغير ما يتوهم

٤- تقليل ذات الشي

٥- تقريب ما يُتوهم

المغرب، وفُوَيق

(١) شرح التصريح على التوضيح

(٢) شرح المفصل ٥/١١٣.

(٣) انظر: شرح الأشموني ١/٥٧

١١٣/٥.

التصغير

معناه: لغةً:

التقليل، ويقال له أيضاً التحقير، وهو خلاف التكبير والتعظيم[1].

واصطلاحاً:

تغيير مخصوص يطرأ على بنية الكلمة المعربة، وهيئتها، فيحولها إلى وزن "فُعَيل" أو "فُعَيعِل" أو "مُتَعَيعِل"، بطريقة خاصة تؤدي إلى ذلك. قال ابن يعيش[2]: [...وتصغير الاسم دليل على صغر مسمّاه، فهو حلية وصفة للاسم؛ لأنك بقولك: رُجَيلٌ، تعني رجلاً صغيراً، وإنما اختصرت بحذف الصفة، وجعلت تغيير الاسم والزيادة عليه علَماً على ذلك المعنى، كما جعل تكسير الاسم علامة تنوب عن تحليته بالكثرة.].

وللتصغير أغراض، وشروط، وأبنية.

أ- أما أغراضه فأظهرها[3]:

١- تصغير أو تحقير ما يتوهّم أنه عظيم، وذلك نحو: رُجَيل، جُمَيل، أُسَيْد.

٢- تقليل ما يتوهّم أنه كثير نحو: دُرَيْهِمات، ودُنَيْنِيرات.

٣- تصغير ما يتوهم كِبَرُه نحو: جُبَيْل.

٤- تقليل ذات الشيء نحو: وُلَيْد، وطُفَيْل، وكُلَيْب.

٥- تقريب ما يُتوهّم بُعد زمنه أو مسافته، أو منزلته نحو: قُبَيْل العصر، وبُعَيْد المغرب، وفُوَيْق المرحلة، وتُحَيْت البريد، ودُوَيْنه، وصُدَيْقي، وأُخَيّ.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ٣١٧/٢، شرح الشافية ١/١٩٠، شرح المفصل ١١٢/٥.

(٢) شرح المفصل ١١٢/٥.

(٣) انظر: شرح الأشموني ١٨٧/٤، شرح التصريح ٣١٧/٢، شرح الشافية ١/١٩٠، شرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٥.

وزاد الكوفيون غرضاً سادساً هو التعظيم والتهويل، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر[1]:

وكلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهم ... دُوَيْهِيَةٌ تَصفرُّ منها الأنامل

فقال: دويهية، والمراد تعظيم الداهية، إذ لا داهية أعظم من الموت.

وبقول الآخر[2]:

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شاهقِ الرأس لم تكن ... لتبْلُغَهُ حتَّى تكِلَّ وتَعْمَلا

فقال: جُبَيْل، ثم قال: شاهق الرأس وهو العالي، فدل على أنه أراد تفخيم شأنه. وقالوا أيضاً: يا بنيّ ويا أخيّ ويريدون المبالغة.

وهذا الذي ذكره الكوفيون مخالف لأصول البصريين الذين خرّجوا جميع ما ذكروه على التقليل والتحقير، فقالوا[3]:

لمّا قول الشاعر: "دُوَيْهية" فالمراد أن أصغر الأشياء قد يفقد الأصول العظام، فتخلف النفوس قد يكون بصغير الأمر الذي لا يُؤبه له.

وقول الآخر: "فُوَيْق جُبَيْل" فالمراد أنه صغير العرض، دقيق الرأس، شاق المصعد؛ لطوله وعلوه.

---

(1) هذا البيت من قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة يرثي بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة ومطلعها:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول ... أنحبٌ فيقضى أم ضلالٌ وباطل

وقد استشهد الشارحون بهذا البيت على أن الكوفيين ذهبوا إلى أن التصغير في قوله: "دويهية" للتعظيم وزعموا أيضاً أن من "كل أنى ومتاقلي".

انظر: شرح الأشموني ٤/١٧٧، شرح التصريح ٢/٣١٧، شرح الشافية ١/١٩٦، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١١٤.

(2) أنشده ابن يعيش شاهداً على أن الكوفيين ذهبوا إلى أن التصغير في قوله "جبيل" المراد به التفخيم والتهويل بدليل قوله: "شاهق الرأس"، انظر شرح المفصل ٥/١١٤.

(3) المرجع السابق ٥/١١٥.

وأما "بُنيّ وأخيّ" فالمراد تقريب المنزلة، ولطفها؛ لأنه قد يصل بلطافة ما بينهما إلى ما يصل إليه العظيم.

وزاد بعضهم من أغراض التصغير (الترحم) نحو قولهم: يا مُسَيكين، و(التحبب والتدليل) نحو يا بُنيّ ويا أخيّ.

والغرض الذي يهدف إليه التصغير هو: الدلالة على الوصف المقصود - من القلة أو الحقارة أو القرب أو التهويل - باختصار؛ فهو وسيلة من وسائل الإيجاز.

ب- شروط التصغير[1]:

١- أن يكون اسماً، فلا تصغر الأفعال ولا الحروف؛ لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل والحرف لا يوصفان، وشذّ تصغير (ما أُحَيْسِنَهُ) عند البصريين، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وكذلك لا تصغر الأسماء العاملة عمل الفعل؛ لأن تصغيرها يُبعدها عن شبه الفعل الذي عملت من أجله، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

٢- أن يكون معرباً؛ فلا تصغر - قياساً - الأسماء المبنية؛ كالضمائر، وأسماء الاستفهام والشرط، جاء في الكتاب[2]: [واعلم أن علامات الإضمار لا يحقرن، من قبل أنها لا تقوى قوة المظهر، ولا تُمكّن تمكنها، فصارت بمنزلة "لا" و"لو" وأشباههما. فهذه لا تحقر؛ لأنها ليست أسماء، وإنما هي بمنزلة الأفعال التي لا تحقر.

فمن علامات الإضمار (هو وأنا ونحن)، ولو حقرتهنّ لحقرت الكاف التي في بك والهاء التي في به وأشباه هذا.

---

(١) شرح الأشموني ١/١٥٦، شرح التصريح ٢/٣١٧، شرح الشافية ١/٢٩٣، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٣٩.

(٢) ٣/٤٧٨، ٤٨٩.

ودوين ذلك. وتحيت ذلك، وليست أسماء تمكن فتدخل فيها الألف واللام ويوصفن، وإنما لهن مواضع لا يجاوزنها، فصرن بمنزلة علامات الإضمار.

وكذلك (مَنْ، وما، وأيّهم)، إنما هنّ بمنزلة أين لا تمكن تمكن الأسماء التامة نحو "زيدٌ ورجلٌ"، وهن حروف استفهام كما أن "أين" حرف استفهام، فصرن بمنزلة "هل" في أنهنّ لا يحقّرن...].

٣- أن يكون خالياً من صيغ التصغير، أي ألا يكون مصغراً حقيقة، ولا تكون صيغته على هيئة المصغّر، مثل: كُمَيْت، وذُرَيْد، وسُوَيْد، أعلاماً وقيل: إذا كان غير مصغر حقيقة، ولكن مادته وتكوينه على صيغة المصغر – جاز تصغيره، نحو: مُهَيْمِن، ومُسَيْطِر – لبعض فاعل من هَيْمَنَ وسَيْطَر –. وسيأتي توضيح ذلك إن شاء الله تعالى.

٤- أن يكون معناه قابلاً للتصغير، فلا يصغّر نحو: (كبير، وجسيم وعظيم) ولا ما يشابه المصغر نحو (قبل)، وقد صغرته العرب كقول الشاعر[1]:

إن تَرَيْنا قُبَيْلَين كما ذيد عن المُجْرِسِ ذَوْدٌ صِحاحُ[2]

ويقولون: صغير بالنسبة إلى من دونه.

ولا تصغر الأسماء المعظمة شرعاً، كأسماء الله، وملائكته، وأنبيائه، وكتبه، والمصحف، والمسجد؛ لأن تصغيرها ينافي تعظيمها.

حكم تصغير أسماء الشهور:

وفي أسماء شهور السنة قولان[3]:

---

(١) البيت منسوب لرجل من الأنصار جاهلي. انظر: الكتاب ٣/٤٩٢، اللسان مادة (ذود). وهو منسوب لبعض بني عبس. انظر ملحقات ديوانه ص ٢٢٩، وبلا نسبة في المخصص ٧/١٢٩.

(٢) الشاهد في البيت تصغير "قُبُل" وجمعه بالياء والنون.

(٣) شرح الأشموني ١/١٥٦، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٣٩.

الأول: ذهب الكوفيون وأبو عثمان المازني، وأبو عمرو الجرمي إلى جواز تصغير ذلك، يقولون: مُحَيْرِم، وصُفَيْر، ورُبَيْع وجُمَيْد أو جُمَيْد، ورُجَيْب، وشُعَيْبان، ورُمَيْضان، وشُوَيْوِيل، ونُوَيّ القعدة، ونُوَيّ الحجة.

الثاني: المنع وهو مذهب سيبويه، حيث جاء في الكتاب[1]: [ولا تحقر أسماء شهور السنة، فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تحقر، إنما يحقّر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من اسمه، نحو: رجل ولزاز ولشباههما] وكذلك الخلاف في البارحة.

والصواب في ذلك المنع؛ لأن أسماء الشهور تدل على مدة زمنية محدودة لا تقبل التقليل.

أما (اليوم، والليلة، والسنة، والشهر) فتصغر على مذهب سيبويه، حيث قال[2]: [واعلم أن اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة يحقّرن...].

وأسماء الأسبوع لا يجوز تصغيرها عند سيبويه[3]، واختاره ابن كيسان[4] جاء في الكتاب: [... فكرهوا أن يحقروها كما كرهوا تحقير أين... وكذلك أول من أمس، والثلاثاء، والأربعاء والبارحة...].

وجوز الكوفيون، والجرمي والمازني[5] تصغيرها، تقول: أُحَيْد، وثُنَيْان، وثُلَيْثاء، وأُرَيْبِعاء، وخُمَيْس، وجُمَيْعة، وسُبَيْت.

وقيل إذا قلت: اليوم الجمعة، واليوم السبت، فرفعت "اليوم" جاز تصغير الجمعة والسبت، وإن نصبت فلا يجوز التصغير[6].

---

(1) شرح الأشموني ١٥٦/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٥.

(2) ٤٨٠/٣.

(3) ٤٧٩/٣، وانظر كذلك الأصول لابن السراج ٦٢/٣، شرح الشافية ٢٩٣/١.

(4) الكتاب ٤٨٠/٣.

(5) انظر رأي ابن كيسان في شرح الأشموني ١٥٦/٤، والهمع ١٩١/٢.

(6) انظر: شرح الأشموني ١٥٦/٤، شرح الشافية ٢٩٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٥، الهمع ١٩١/٢، وانظر شرح الشافية ٢٩٣/١ - ٢٩٤.

وقيل: يجوز التصغير في النصب، ويبطل في الرفع. وأجاز الإمام المازني[1] تصغيرهما في الرفع والنصب.

والصواب من ذلك مذهب سيبويه، وهو المنع؛ لأن أيام الأسبوع كأسماء الشهور تدل على مدة زمنية محدودة لا تقبل التقليل.

وافق المبرد سيبويه في جواز تصغير (اليوم والليلة والساعة والشهر) حيث قال[2]: [... فكل متمكن من الزمان يصغر، تقول: يويم في تصغير يوم، وغُويم في تصغير غلام. وإنما صغرته بالواو دون الياء؛ لأن ألفه منقلبة من واو،... وكذلك كل ما كان مثله يُرد في التصغير إلى أصله، تقول في أُبَيْل:... [أُبَيِّل،...] وهو في هذا موافق للإمام سيبويه، حيث جاء في كتابه – كما ذكرت سابقاً – أن اليوم والشهر والساعة والسنة والليلة يحقرن.

أما تصغير أيام الأسبوع والشهور فسيبويه – كما ذكرت[3]– يمنع تصغيرها، لكن المبرد أجاز تصغيرها إن كانت أعلاماً، قياساً على تصغير اليوم والليلة، حيث قال[4]: [... وتقول فيما كان علماً في الأيام كذلك، في تصغير سَبْت: سُبَيْت، وفي تصغير أحد: أُحَيْد، وفي الاثنين: ثُنَيْان، لأن الألف ألف وصل، فهي بمنزلة قولك في ابن: بُنَيّ، وفي اسم: سُمَيّ، وفي الثلاثاء: ثُلَيْثاء في قول سيبويه، وفي قولنا: ثُلَيْثاء؛ لأنك إنما صغرت ثلاثاً فتسلم الصدر، ثم تأتي بعده بألفي التأنيث، وفي الأربعاء: الأُرَيْبِعاء، وفي الخميس: الخُمَيْس، وفي الجمعة: جُمَيْعة وكذلك الشهور تقول في المحرم: مُحَيْرِم، تحذف إحدى الراءين، حتى تصير على مثال جعفر، فإن عوضت قلت: مُحَيْرِيم، وفي صفر: صُفَيْر، وفي ربيع: رُبَيْع.

---

(1) انظر: رأي المازني في الهمع ١٩١/٢.

(2) المقتضب ٢٧٥/٢.

(3) ٢٧٩/٣.

(4) المقتضب ٢٧٦/٢.

وفي جمادى أنت مخير: إن شئت قلت: جُمَيْدى وهي أجود، وإن شئت قلت: جُمَيْد... وفي رجب: رُجَيْب، وفي شعبان: شُعَيْبان، وكذلك رمضان: رُمَيْضان، وفي شوال: شُوَيْوِيل... وفي ذي القعدة: ذوَيّ القعدة...].

وكلام المبرد صريح في أن أسماء أيام الأسبوع أعلام، ونسب إليه السيوطي أنه خالف سيبويه في علميتها، حيث قال[1]: [وخالف المبرد فقال: إنها غير أعلام ولامانعها للتعريف، فإذا زالت صارت نكرات].

وقد منع الإمام سيبويه تحقير الأعلام من أسماء الزمان؛ لأنها ليست بموضوعة على مقادير كما وضع اليوم على مقدار من الزمان، وعدد من الساعات، ألا ترى أن يوماً يكون جواباً لـ "كم" بقول القائل: كم مررت؟ فتقول: يوماً أو يومين، فإذا كان مقداراً أجاز تحقيره وتقليله، فأما السبت والأحد وما جرى مجراهما فلم يوضع للمقادير، وإنما هي أعلام وسمات لأوقات لا يراد بها المقدار، وهي تكون في جواب: متى سرت؟ فتقول: السبت أو الأحد، فلما أريد بها ذلك لم يجز فيها التقليل؛ لأن التحقير في المقادير إنما هو لتقصير الشيء أو تقليل عدده.

ولما (زيد) وما أشبهه، فهو وإن كان علماً، فقد يسمى به غير واحد، ولم يجز السبت في كلامهم هذا المجرى، ولا سموا به غيره من الأيام[2].. – ولا يصغر جمع الكثرة؛ لأن التقليل بنافيه، ولا المركب الإسنادي؛ لأن صيغ التصغير لا تنطبق عليه إلا بعد أن يحذف منه ما قد يوقع في لبس، ولا الجمل المحكية؛ لأن التصغير ينافي المحكية، ولا تصغر "كلّ ونحوه"؛ لأن الأول يدل على الشمول، والتقليل بنافيه، والثاني يدل بنفسه على التقليل – فلا حاجة إلى تصغيره: في المقتضب[3] [و كلٌ، لا يحقر؛ لأنه عموم فليس للتحقير فيه معنى؛ لأن كلًا، إنما أكثرية..] ولا تصغر "غير، وسوى، والبارحة، والغد" لأن دلالتها لا تحتمل القلة والكثرة جاء في

---

(1) الهمع ١/٧٤.

(2) انظر تعليق الدكتور محمد عبدالخالق عضيمة محقق كتاب المقتضب ٢/٢٧٥.

(3) ٣/٢٩٠.

الكتاب[1]: [ولا يحقر "غير"، لأنها ليست بمنزلة مثل، وليس كل شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقراً مثله، كما لا يكون كلُّ شيء مثل الحقير حقيراً، وإنما معنى مررت برجل غيرك، معنى مررت برجل سواك، وسواك لا يحقّر، لأنه ليس اسماً متمكناً، وإنما هو كقولك: مررت برجل ليس بك، فكما قبح تحقير ليس قبح تحقير سوى.

وغير أيضاً ليس باسم متمكن. ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تجمع، ولا تدخلها الألف واللام.].

وقال أيضاً: [وأما أمس وعد فلا يحقران، لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيد وعمرو، وإنما هو لليوم الذي قبل يومك، واليوم الذي بعد يومك، ولم يتمكنا كزيد واليوم والساعة والشهر وأشباههن...].

ولا يصغر من الأسماء ما أشبه الفعل مثل: "حسبك"، جاء في الكتاب[2]: [...وكذلك "حسيبك"، لا يحقر كما لا يحقر غير، وإنما هو كقولك: كفاك، فكما لا يحقر كفاك، كذلك لا تحقر هذا].

وكذلك لا تصغر الأسماء المختصة بالنفي، كما لا تصغر أسماء الأفعال، ولا اسم المفعول ولا الصفة المشبهة باسم الفاعل.

جـ- أبنية التصغير:

أبنية التصغير ثلاثة لا زائد عليها، وهي: (فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل)، فالأول لتصغير الثلاثي كفُلَيْس، والثاني لتصغير الرباعي نحو: دُرَيْهِم، والثالث لتصغير الخماسي نحو: دُنَيْنِير وهذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل، فقيل له: لم بنيت المصغر على هذه الأبنية؟ فقال: لأني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار، فإن قلت: النون الأولى من دُنَيْنِير ليست في مكبره، قلت أصل دينار، دنّار

---

(1) 3/٢٧٩، وانظر كذلك المقتضب ٢/٢٧٢.

(2) ١/١٧٩.

بتشديد النون، أبدلت النون الأولى ياء، فإذا صُغِّر رجع إلى أصله؛ لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها[1] ووزن المصغر بهذه الأبنية الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب، اعتبر فيه مجرد اللفظ من غير مقابلة أصليّ بأصليّ، ولا زائد بمثله؛ تقليلاً للأوزان. وليس جارياً على اصطلاح التصريف، فإن مثل: أُحَيْمِر، ومُكَيْرِم، ومُخَيْرِج. وزنها في التصغير فُعَيْعِل، ووزنها الصرفي: أُفَيْعِل، ومُفَيْعِل، ومُفَيْعِل.

جاء في الكتاب[2]: [اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيْل، وفُعَيْعِل، ومُفَيْعِل.

فأما (فُعَيْل) فلما كان عدّة حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير، لا يكون مصغره على أقل من فُعَيْل، وذلك نحو: قُيَيْس، وجُمَيْل، وحُمَيْد. وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف.

وأما (فُعَيْعِل) فلما كان على أربعة أحرف وهو المثل الثاني، وذلك نحو جُعَيْفِر ومُطَيْرِف... فإذا كانت العدّة أربعة أحرف صار التصغير على مثال فُعَيْعِل تحركن جُمِع أو لم يتحركن؛ اختلفت حركاتهن أو لم يختلفن، كما صار كل بناء عدة حروفه ثلاثة على مثال فُعَيْل، تحركن جُمِع أو لم يتحركن، اختلفت حركاتهن أو لم يختلفن.

وأما (فُعَيْعِيل) فلما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واواً أو ألفاً أو ياء وذلك نحو قولك في مِصْبَاح: مُصَيْبِيح وفي قِنْدِيل: قُنَيْدِيل.... لا تبالي كثرة الحركات ولا قلتها ولا اختلافها.].

وأصل هذه الأبنية الثلاثة "فُعَيْل"، ولابدّ في كل تصغير من ثلاثة أعمال: ضم الحرف الأول، إن لم يكن مضموماً، وفتح الحرف الثاني، إن لم يكن مفتوحاً، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة، وتسمى "ياء التصغير" ثم إن كان الاسم المصغر ثلاثياً اقتصر على ذلك، وهي بنية "فُعَيْل" كفُلَيْس تصغير فَلْس، ورُجَيْل تصغير رَجُل، ومن ثَمَّ أوْ: مِنْ أجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة، لم يكن نحو رُمَيْل – بضم

---

(1) شرح التصريح على التوضيح ٢/٣١٨، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١١٥.

(2) ٣/٤١٠، وانظر كذلك المقتضب ٢/٢٤٥.

الزاي وتشديد الميم المفتوحة، وسكون الياء، ولُغَيْزي - بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة، وسكون الياء المثناة، وفتح الزاي - تصغيراً، لأن الحرف الثاني منهما - وهو الميم في الأول، والغين في الثاني، غير مفتوح بل ساكن مدغم فيما بعده، ولأن الياء غير ثالثة بل رابعة، لأن المدغم حرفان، أدغم أحدهما في الآخر، والزَمِيل: الجبان الضعيف، واللُغَيْزي: من اللغز في كلامه إذا عمى مراده، والاسم اللغز[1].

والتصغير إنما هو للثلاثي والرباعي من الأسماء، فلما الثلاثي فهو أقعد في التصغير من الرباعي؛ لأنه أعدل الأبنية وأخفها، ولذلك كثرت أبنيته، وكان له في التكسير بناءان: بناء قلة، وبناء كثرة، فكان أقبل للتغيير، وأحمل للزيادة.

وأما الرباعي فهو متوسط بين الثلاثي والخماسي، وأقل من الثلاثي، ولذلك قل التصرف فيه فلم يكن له في التكسير إلا بناء واحد وهو الكثير والقليل.

وأما الخماسي فلقيل جداً لكثرة حروفه، فلم يزد ثقلاً بزيادة ياء التصغير وتغيير بضم أوله وكسر ما بعد يائه وذلك مما يزيده ثقلاً، فإذا أريد تصغيره حذف منه حرف حتى يرجع إلى الأربعة، ثم يصغر بمثال الرباعي. وهو فُعَيْعِل نحو سفيرج، كما كسر على مثال الرباعي وهو فعالل نحو سفارج كجعافر فلذلك كرهوا تصغيره وتكسيره لما يلزمه من حذف خامسه.

وقيل: الحذف في التكسير وحمل التصغير عليه في الحذف، وذلك أنه ثقل عليهم - إذا جمعوا أن يأتوا بالحروف كلها مع كثرتها وثقل الجمع، وأنه جمع لا ينصرف، فحذفوا منه حرفاً تخفيفاً، وحمل التصغير عليه، لأنهما من واد واحد. وإنما حذفوا الخامس، لأن الثقل به حصل، ولئلا يصير عجز الكلمة أكثر من صدرها[2] جاء في الكتاب[3]: [فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح ٢/٣١٨.
(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢١٦.
(٣) ٣/٤١٧.

حروف اللين، وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث، وانفتاحه قبل حرف اللين، إلا أن أول التصغير وحرف لينه، كما ذكرت لك، فالتصغير والجمع من واد واحد..].

وقال المبرد في المقتضب[1]: [إذا كان الاسم على أربعة أحرف انكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، كما ينكسر في التكسير؛ لأن التكسير والتصغير من واد واحد، إلا أن أول التصغير مضموم، وأول الجمع مفتوح، وعلامة التصغير ياء ثالثة ساكنة، وعلامة الجمع ألف ثالثة..].

وزعم بعض الكوفيين وابن الدهان: أن الألف قد تجعل علامة للتصغير مكان الياء، فالوا: من ذلك هُذاهِد تصغير هُدهُد، وذُوَيبة وشُوَيْبة تصغير (دابّة، وشابّة)[2].

فإن ولي الياء ياء بان حذف لها أولاهما نحو: عليّ يقول فيه: عُلَيّ بحذف ياء المد؛ فإن وليها واو ساكنة نحو عَجُوز، وفَوُول أو لام الكلمة نحو: عَزُوّ، وعَزُوة، وعَشُواء، قلبت ياء وجوباً، وأدغمت فيها ياء التصغير نحو: عُجَيِّز، وفُوَيِّل، وعُزَيّ، وعُزَيّة، وعُشَيّاء؛ جاء في شرح المفصل لابن يعيش[3]: [متى وقعت الواو لاماً قلبتها ياء في التصغير لا غير، فتقول في تصغير: عروة وعدوة: عُرَيّة، وعُدَيّة، وتقول في تحقير رضوى اسم جبل: رُضَيّا، والأصل: عُرَيْوة، وعُدَيْوة، ورُضَيْوى فقلبت الواو ياء لوقوع ياء التصغير ساكنة قبلها، وتقول في تحقير عشواء: عُشَيّاء، وإنما وجب في اللام القلب لا غير..].

فإن تحركت لفظاً في إفراد، وتكسير، ولم تكن لاماً، ولا لإلحاق في كلمة خماسية جاز الوجهان، مثال ذلك: أُسَيْد، وأُسَيْود، وجُدَيْل، وجُدَيْول في تصغير أسود، وجدول جاء في شرح المفصل لابن يعيش[4]: [... وإن تحركت عينا كانت أو زائدة للإلحاق، مثال العين نحو: أسود، وأعور، ومثال الملحقة: جدول وقسور، قلت

---

(1) 2/٢٣٥.

(2) انظر رأي ابن الدهان في ارتشاف الضرب 1/٢٠٤، وانظر هذا من مثل الصفات العربية.

(3) 5/١٤٢ - ١٤٥، وانظر كذلك شرح الشافية الرضي 1/٢٢٩، الهمع 2/١٨٦.

(4) 5/١٢١. وانظر كذلك شرح الشافية 1/١٢٩، والهمع 2/١٨٦.

إذا حقرت ذلك فلك وجهان: أحدهما: القلب والإدغام وهو الكثير الجيّد نحو قولك: أُسَيِّد، وأُعَيِّر، وجُنَيِّل، وقُصَيِّر. والأصل: أُسَيْوِد، وأُعَيْوِر، وجُنَيْوِل، وقُصَيْوِر...

الثاني: الإظهار، فتقول: أُسَيْوِد وأُعَيْوِر، وجُنَيْوِل وقُصَيْوِر، وعلة هذا الوجه أنهم حملوا التصغير هنا على التكسير، فكما قالوا: أساوِد وجَداوِل بإظهار الواو كذلك قالوا: أُسَيْوِد وجُنَيْوِل؛ لأن التصغير والتكسير من وادٍ واحد، وإنما كان الوجه الأول هو المختار؛ لأن الحمل على التكسير ضعيف لا يطرد...].

فإن كان ذلك من باب "أحْوَى"[1] و"لَوْي؛ فإن صغرت على قول من أظهر فقال: أُسَيْوِد قلت: أُحَيْوِ رفعاً وجراً، وأُحَيْوِيَ نصباً، لو على قول من قال: أُسَيِّد، فأدغم، فلو صغرته قال: أُحَيٌّ رفعاً وجراً، وأُحَيِّ نصباً جعله كـ "أُعَيِّر"[2].

أما عيسى بن عمر فقال: أُحَيِّ محذوف الياء مصروفاً جعله كعُطَيٍّ، ويونس يحذف الأخيرة ويجعل فيما بإزيها الإعراب، ويمنع الصرف، وهو اختيار سيبويه والمبرد. جاء في الكتاب:[3] [وأما عيسى فكان يقول: أُحَيٌّ ويصرف. وهو خطأ. لو جاز إذا صرفت (أصم) لأنه أخف من أحمر، وصرفت (أرْنَب) إذا سميت به، ولم تهمز فقلت: أرَنّ.

أما أبو عمرو فكان يقول: أُحَيِّ ولو جاز إذا لقلت في عطاء: عُطَيِّ، لأنها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقاية: سُقَيِّ" وشاوٍ: شُوَيِّ.

وأما يونس فقوله: هذا أُحَيٌّ كما ترى، وهو القياس والصواب].

---

(1) الحَوَى: سواد إلى الخضرة وقيل حُمرة تضرب إلى السواد. انظر اللسان مادة حوى ٢/١٠٦١.

(2) انظر رأي أبي عمرو بن العلاء في الكتاب ٣/٤٧٩، شرح الشافية ١/٢٢٣، شرح المفصل ٥/١٢٦، ويوضح الرضي رأي أبي عمرو، فقال: وكان أبو عمرو بن العلاء لا يحذف الثالثة نسيًا، بل إنما يحذفها مع الثلاثين حذف ياء قاضٍ، ومع الذم والإضافة يردها كالأصلي، وانظر المسائل المنثورات ٣١٥، والمسائل العسكريات ص٤٢.

(3) ٣/٤٧٢.

وفي المقتضب[1]: [يعني هذا نقول في تصغير "حَوْي" أُحَيٌّ فاعلم على قولك: أُسَيِّد، ومن قال: أُسَيود قال: أُحَيو فاعلم.]

فإن كانت لاماً نحو: (كروان)، فالقلب والإدغام ليس إلا، فتقول: كُرَيّان، وقيل: كُرَيوين[2]، وعند الإمام الفارسي: كُرَيْيِن[3]، لا تظهر الواو كما تظهر في "أسيود". وعنه أيضاً: كُرَيّان. وسبب الخلاف كما ذكر الإمام السيوطي[4] قولهم: كُرَوين.

وإن كانت الواو للإلحاق في كلمة خماسية نحو: "عَطْوَدٌ جَمع عَطاويد، و"عَثْوَلٌ" جَمع عَثاوِيل، وعَثاول: فتقول على مذهب سيبويه[5]: عُطَيْدٌ، وعلى مذهب المبرد: عُطَيِّد، وقد أجاز سيبويه هذا أيضاً، فسيبويه يسقط الواو الأولى، والمبرد يدغم ياء التصغير في الواو الأولى بعد قلبها واو ساكنة. قال الرضي[6]: [وإن صغرت عُطَوْداً، فعند سيبويه تحذف الواو الأولى، لأنهما وإن كانتا زائدتين، لكن الثانية أفضل وأقوى للتحرك وسكون الأولى، فتقول: عُطَيْدٌ وبالإبدال عُطَيِّد، وقال المبرد: لا يجوز حذف إحدى الواوين، لأن "عَطْوَدٌ" كَمُتَدَحْرِج، والواو الرابعة ساكنة كانت أو متحركة لا تحذف كما ذكرنا، فكما قلت هناك مُتَدَحْرِج تقول هنا: عُطَيِّد..].

وتقول في "عَثْوَلٌ" على مذهب سيبويه: عُثَيْل وعُثَيْيل حيث قال[7]: [وإذا حقرت "عَثْوَلٌ" قلت: عُثَيْلٌ وعُثَيْيل، لأنك لو جمعت قلت: عَثاوِل وعَثاويل، وإنما صارت الواو تثبت في الجمع والتحقير؛ لأنهم إنما جاءوا بهذه الواو لتُلحق بنات الثلاثة بالأربعة. وكذلك قول العرب وقول الخليل].

---

(1) 4/٢٤٤.
(2) شرح الشافية 1/١٩٩، المقرب 2/٢٥٥.
(3) التكملة ص١٩٦.
(4) الهمع 2/١٨٦.
(5) أنظر الكتاب 3/٤٢٩.
(6) شرح الشافية 1/٢٥٣.
(7) الكتاب 3/٤٢٠.

وعلى مذهب المازني[1] والمبرد نقول: عُتَيِّلٌ، وهو مخالف لقول العرب، وروى عن المبرد إجازة ما قاله سيبويه، لكنه اختار حذف الواو حيث قال[2]: [ونقول في تصغير "عَتْوَل" عُتَيِّل فاعلم؛ لأن فيه زائدتين الواو وإحدى اللامين، والواو أحق عندنا بالطرح؛ لأنها من الحروف التي تزاد، واللام مضاعفة من الأصول.] وقد نقد ابن ولاد[3] رأي المبرد هذا.

ونقول في تصغير "أَثْب" على مذهب سيبويه أُثَيْب[4] حيث قال[5]: [ولو سميت رجلاً بأَثْب ثم حقرته قلت: أُثَيْبٌ كما ترى، فرددته إلى قياس أفعل، وإلى الغالب في كلام العرب].

وقال المبرد[6]: [ولا أجيز "أَثْب" إلا في الشعر].

ونقول في تصغير "مَعاوية" على من قال: "أُسَيْود": مُعَيْوِية. جاء في الكتاب[7]: [وأما معاوية فإنه يجوز فيها ما جاز في أسود؛ لأن الواو في نفس الحرف، وأصلها التحريك، وهي تثبت في الجمع، ألا ترى أنك تقول: معاوٍ] وفي المقتضب[8]: [ومن قال في أسود: أُسَيْود قال في تصغير مَعاوية: مُعَيْوِية؛ لأنه يحذف الألف فيصير مَعْيوية، ولا تجتمع الياءات فيلزمك الحذف.]

---

(١) انظر رأي المازني في شرح الشافية للرضي ٢٥٤/١.

(٢) المقتضب ٢١٥/٢.

(٣) انظر حاشية المقتضب ٢٤٥/٢.

(٤) في اللسان مادة "ثأب": [ويقال: بنات أثب عروق في القلب يكون منها الرقاد، وقيل لأعرابية تعاتب ابنتها: مالك لا تدعين عليه؟ قالت: تأبى له ذلك بنات أثيب].

(٥) الكتاب ٤٣١/٣، وانظر كذلك الأصول ٤٤/٣، شرح الشافية للرضي ٢٥٤/١.

(٦) المقتضب ١٧٧/١.

(٧) ٤٧٠/٣ – ٤٧١.

(٨) ٢٤٤/٢.

ومن قال: أُسَيْد: مُعَيْد، ووزنه فُعَيْعَة. قال المبرد[1]: [إذا حقّرت "معاوية" فمن قال: أُسَيْد قلت: مُعَيْة. وكان الأصل: مُعَيْيَة، ولكنهم إذا اجتمعت ثلاث ياءات في بناء التصغير حذفت الياء المعتلة لاجتماع الياءات].

لما ابن يعيش فقال[2]: [ولما "معاوية" فإنك إذا صغرته حذفت ألفه؛ لأنه على خمسة أحرف، وفيها زيادتان الميم والألف، وكانت الميم مزيدة لمعنى، والألف لغير معنى، فحذفت الألف، كما تفعل في مفعلم ومنطلق إذا صغرتهما، فإنك تحذف التاء والنون دون الميم، وإذا حذفت الألف وقعت ياء التصغير ثالثة، فتجتمع مع الواو التي هي عين الكلمة. ومن قال: أسيود، ولم يقلب قال: مُعَيْوِية، من غير قلب، ولا حذف شيء؛ لأنه لم تجتمع ثلاث ياءات، ومن قال أُسَيْد قال: مُعَيْة؛ لأنه لما قلبت الواو ياء؛ لاجتماعها مع ياء التصغير وكانت الياء التي هي لام بعدها اجتمع ثلاث ياءات، فحذفت اللام، وبقي مُعَيْة على زنة مُفَيْعَة قال الشاعر[3]:

وفاءً يا مُعَيْةُ من أبيه ... لعنْ أوكى بمهيْ أو بعَقّ]

وإذا صغّرت "أُرَيّة"[4] على أن وزنها "أُفَعْلة" في قول من قال: وزن "أُرَيّ" أُفَعْل على قول المبرد قلت: "أُرَيْوية" ووزنها أُفَيْعِلة حيث قال[5]: أُسَيْد. ومن قال: أُسَيود قال: أُرَيْوية... والأول قول سيبويه[6] وعلى قول "أُسَيْد" أُرَيْة، ووزنها: أُفَيْعَة، وعلى أن وزنها فُعَيْلة: قال الرضي[7]: [وكذا تصغير "أُرَيّة" فمن قال إنها

---

(1) 244/3، وانظر كذلك شرح الشافية للرضي 1/226، 227.

(2) شرح المفصل له 5/125 – 126.

(3) الشاهد: مُعَيْة: بضم مضمومة، وعين مهملة مفتوحة، وياء مشددة في تصغير معاوية، حذف الألف الثالثة وقلب الواو ياء لاجتماعها مع الواو في كلمة، وسبق أحدهما، وهي ياء التصغير بالسكون.

حاشية شرح المفصل لابن يعيش 5/126.

(4) الأُرَيّة: بكسر الهمزة وضمها الأثل من الوحول. انظر اللسان مادة "رَوَى".

(5) المقتضب 253/2 وانظر كذلك شرح الشافية للرضي 1/350.

(6) جاء في الكتاب 269/3 [وذلك قولك في أسود: أُسَيْد، وفي أعور أُعَيْر، وفي مرو: مُرَيْد، وفي أسود: أُمَيْ، وفي معوى: مُعَيْ، وفي أُرَوية: أُرَيْة، وفي مرويه: مُرَيّة].

(7) شرح الشافية 1/235 – 236. وانظر كذلك المقتضب 2/254.

فُعَيْلة، ولما من قال فُعَيْلة والياء للنسبة، فإنه يقول: في تصغيرها وأُرَيّية بياءين مشددتين] ومن قال وزن "أَرْوَى" فَعَلى، قيل: يصغر على أُرَيّة. وهو مذهب سيبويه وتلميذه الأخفش[1]، ومذهب المبرد: أُرَيّة[2].

وتقول في تصغير "عَمْرو" و"مَرْو"[3] فيمن قال: أُسَيْود: عُمَيْرو، ومُرَيْرو. ومن قال أُسَيْد. قال: عُمَيْر، ومُرَيْر: جاء في الكتاب[4]: [... وفي شاوية شُوَيْهة، وفي عَمْرو: عُمَيْر. إلا أن تقول: شُوَيْوية وعُمَيْرو، فيمن قال: أُسَيْود، وذلك لأن هذه الألف إذا كانت بعد كسرة اعتلت، واستثقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل، فلما كانت بعد كسرة في ياء قبل تلك الياء ياء التحقير ازدادوا لها استثقالاً فحذفوها.]

والذي صح ثقيًا لأجل التصغير إن كان منقلباً عن واو نحو ديمة[5] وباب، أو ألفاً زائدة نحو ضارب، أو مجهولة الأصل نحو صاب[6]، وناب[7] وعاج[8]، أو أبدلت همزة نحو أدم، وجب قلبها واوًا نحو دُوَيْمة جاء في المقتضب[9]: [... وكذلك ديمة تحقيرها دُوَيْمة، لأنها من دام يدوم.] ونُوَيْب[10]، وصُوَيْرب[11]، وصُوَيْب[12]، ولُوَيّ[13]، وعُوَيْج[14]، ولُؤَيم[15]..

---

(1) انظر الكتاب ٣/٣٦٩، المقتضب ٢/٢٨٤.

(2) المقتضب ٢/٢٨٤.

(3) المرو: شجر طيب الريح وقيل حجارة بيض براقة. انظر اللسان مادة "مرو".

(4) الكتاب ٣/٤٧١. وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٩٠٨.

(5) ديمة: جمع الديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق. اللسان مادة "ديم".

(6) الصاب: عصارة شجر مر. انظر اللسان مادة (صوب).

(7) الأن: شجر على وزن عاج. اللسان مادة "نوب".

(8) العاج: أنياب الفيلة. اللسان مادة "عوج".

(9) ٢/٢٨١.

(10) انظر: شرح الأشموني ٤/١٦٥، شرح الكافية للرضي ١/٢٠٦، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٢٤، الكتاب ٣/٤٦٦، المقرب ٢/٤٤٣، المقتضب ٢/٢٧٩.

(11) شرح الكافية الرضي ١/٢١٧.

(12) المرجع السابق ١/٢٠٩.

(13) المرجع السابق ١/٢٠٩.

(14) شرح الأشموني ٤/١٦٦، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٩١.

(15) شرح الكافية الرضي ١/٢١٧.

فإن كان ياءَ نحو: شَيْخ، فمذهب البصريين شُيَيْخ، ويجوز ضم ما قبل الياء وكسرها، جاء في الكتاب[1]: [هذا باب تحقير كل اسم كان ثانيه ياء ثبتت في التحقير" وذلك نحو: بيت وشيخ وسيِّد، فأحسنه أن تقول: شُيَيْخ وسُيَيِّد، فتضمّ؛ لأن التحقير يضم أوائل الأسماء، وهو لازم له، كما أن الياء لازمة له.

ومن العرب من يقول: شِيَيْخ، وبِيَيْت وسِيَيِّد، كراهية الياء بعد الضمة].

ومذهب الكوفيين[2] جواز هذا، وجواز قلب الياء واوًا، لضمة ما قبلها نحو شُوَيْخ، وسمع في بَيْضة: بُوَيْضة بالواو، وهو شاذ عند البصريين.

وإن كانت زائدة نحو مَيْت، قلت فيه مُيَيْت قال سيبويه[3]: [هذا باب تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير ما حذف منه" فمن ذلك قولك في مَيْت: مُيَيْت، وإنما الأصل مَيَتٌ، غير أنك حذفت العين.]

وأجاز الكوفيون مُوَيْت، بإبدال الياء واوًا، وجاء النقل عنهم في إبدال الياء واوًا، إذا كانت عينًا، **فإذا كانت ألفًا منقلبة عن ياء** نحو: ناب قلت: نُيَيْب، وفيه الخلاف الذي في شيخ، جاء في الكتاب[4] [وسألته عن الناب من الإبل فقال: إنما قالوا: نُيَيْب، لأنهم جعلوا الناب الذكر اسمًا لها حين طال نابها...]

وفي المقتضب[5]: [وأما ناب فتصغيره نُيَيْب. فإن قلت: نُيَيْب، فإن ذلك يجوز في كل ما كان ثانية ياء في التصغير، لأنه من نيْت]

---

(1) 3/481 وانظر كذلك الأصول 3/37، شرح الأشموني 4/166، شرح الشافية للرضي 1/209.

(2) انظر رأي الكوفيين في شرح الأشموني 4/170.

(3) الكتاب 3/481، وانظر كذلك: شرح الأشموني 4/167، شرح الشافية 1/224، شرح المفصل 5/22، 3/483.

(4) 3/479 وانظر كذلك الأصول 3/37، شرح الأشموني 4/165، شرح الشافية 1/251، شرح المفصل لابن يعيش 5/122، المقرب 2/443.

وقالوا في (ناب) المسن من الإبل: نُوَيْب شذوذاً في قلب الياء واوًا، جاء في الكتاب[1]: [ومن العرب من يقول في ناب: نويب، فجيء بالواو؛ لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم]

تصغير ما كان زائداً على الثلاثة:

وإن كان المصغر متجاوزًا الثلاثة أحتيج إلى عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير، ثم ينظر: إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين، أو واو أو ياء قبل الآخر في المكبر، فهي بنية فُعَيْعِل كقولك في تصغير (جُعْفَر) جُعَيْفِر[2]. وحكى الفراء[3]: جُعَيْفِير، وكذا يقول في: مَعْصَر: مُعَيْصِير وهذا شاذ، وإن كان بعد الحرف المكسور حرف لين في المكبر فهي بنية فُعَيْعِيل؛ لأن ذلك الحرف اللين الموجود قبل آخر المكبر إن كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة قبلها، وذلك نحو قِنْدِيل وقُنَيْدِيل، وإن كان حرف اللين واوًا، أو ألفًا قلبا ياءين لسكونهما، وانكسار ما قبلهما نحو عُصَيْفِير، عصفور، بقلب الواو ياء، ومصباح مُصَيْبِيح بقلب الألف ياء[4].

وما كان مكسورًا نحو: زِبْرِج فيبقى على كسره[5]، إلا إذا كان متصلاً بهاء التأنيث نحو: طُلَيْحَة؛ ومركبًا تركيبًا مزجيًا نحو: بُعَيْلَبَك، وألف تأنيث نحو سُكَيْرَى، وحُبَيْرَى جاء في الكتاب[6]: [هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف، وذلك نحو: حُبَلَى، وبُشْرَى، وأُخَرَى. تقول: حُبَيْلَى، وبُشَيْرَى وأُخَيْرَى. وذلك أن هذه الألف لما كانت ألف تأنيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير، وجعلوها ههنا بمنزلة الهاء التي تجيء للتأنيث، وذلك قولك في طلحة: طُلَيْحَة، وفي سلمة سُلَيْمَة، وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة؛ لأنها تضم إلى الاسم، كما يضم موت إلى حضر، ويك إلى بعل.]

---

(١) ٤٦٢/٣ وانظر كذلك الأصول ٣٥٩/٣، المقرب ٤٤٣/٢، الهمع ١٨٦/٢.

(٢) الأصول ٣٥٩/٣، شرح الشافية الرضي ١٨٩/١.

(٣) انظر رأي الفراء في الإنصاف ٣٦٠/١.

(٤) انظر شرح التصريح ٣١٨/٢.

(٥) الهمع ١٨٦/٢.

(٦) ٤١٨/٣ - ٤١٩.

وفي المقتضب[1]: [هذا باب ما كان على أربعة أحرف مما آخره حرف تأنيث] اعلم أنه ما كان من ذلك فإن ثالثه يترك مفتوحاً، لئلا تنقلب ألف التأنيث وذلك قولك في حبلى: حَبَيْلَى، لأنه لو قيل فيها كما قيل في جعفر: جُعَيفِر لصارت الألف ياء فذهب علامة التأنيث. وكذلك تقول في: دفلى: دُفَيْلَى، وفي دنيا: دُنَيْا.]

أما إذا كانت الألف زائدة لغير التأنيث انكسر ما قبلها، وانقلب ياءً جاء في الكتاب[2]: [وإن جاءت هذه الألف لغير التأنيث كسرت الحرف بعد ياء التصغير وصارت ياء، وجرت هذه الألف في التحقير مجرى ألف مرمي؛ لأنها كنون رعشن، وهو قوله في معزى: مُعَيْزٍ كما ترى، وفي أرطى: أُرَيْطٍ كما ترى، وفيمن قال علقى: عُلَيْقٍ كما ترى.].

وفي تصغير عُلَيْبَى تصغير علباء، وقد وهم بعضهم فقال: عُلَيْبَاء[3] كـ "حُمَيْرَاء" وفي الكتاب[4]: [واعلم أن كل ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتان فكان ممدوداً منصرفاً، فإن تحقيره كتحقير الممدود الذي هو بعدد حروفه مما فيه الهمزة بدلاً من ياء من نفس الحرف، وإنما صار كذلك؛ لأن همزته بدل من ياء بمنزلة الياء التي من نفس الحرف.

وذلك نحو: علباء وحرباء، تقول: عُلَيْبِيٌّ وحُرَيْبِيٌّ، كما تقول في سقّاء: سُقَيْقِيٌّ وفي مفلاة: مُفَيْلِيٌّ.].

وفي المقتضب[5]: [اعلم أنك لا تقول في تحقيره: إلا عُلَيْبِيٌّ، وحُرَيْبِيٌّ لأن الألفين ليستا للتأنيث. إنما هما ملحقتان بمثل سرداح، لأنك لا تقول فيه: إلا سُرَيْدِيح، كما لا تقول في شمأل: إلا شُمَيْئِل.].

---

(1) 3/207 وانظر كذلك الأصول 3/400، شرح الشافية للرضي 1/194.

(2) 3/219، وانظر كذلك شرح الشافية 1/197.

(3) انظر: شرح الشافية 1/196، والعلباء: عرق في العنق.

(4) 3/420.

(5) 3/217.

وما كان على وزن "أفعال" مسمى به، فتصغيره على أُفَيْعال، حيث جاء في الكتاب[1]: [وإذا حقرت (أفعال) اسم رجل قلت: أُفَيْعال كما تحقرها قبل أن تكون اسماً، فتحقير أفعال كتحقير عطشان].

وما كان على فعلان فتصغيره على فُعَيْلان نحو: عُثْمان، وسكْران تقول فيهما عُثَيْمان وسكَيْران، وقال المبرد[2]: [اعلم أنك إذا حقرت عصبان وسكران ونحوهما قلت: عُصَيْبان وسكَيْران، وكذلك إذا حقَّرت عثمان، أو عريان قلت: عُثَيْمان، وعُرَيْان؛ لأن حق الألف والنون أن يسلما على هيئتهما بعد تحقير الصدر، إلا أن يكون الجمع ملحقاً بالأصول، فتفعل ذلك بتصغير الواحد، فيجري الواحد في التصغير مجرى الجمع].

فإن جمع فصحيحًا على فعالين نحو: سرْحان وسرَاحين قلت سُرَيْحين، جاء في الكتاب[3]: [قال سيبويه: واعلم أن كل اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدة حروفه كعدة حروف فعْلان كُسِّر للجمع على مثال فعاعيل، فإن تحقيره كتحقير سرَيْحين شبهوه به حيث كسر للجمع كما تكسر سرَيْحين، وفعل به ما ليس لبابه في الأصل فكما كُسِّر للجمع هذا التكسير حقّر هذا التحقير وذلك قولك: سُرَيْحين في سرحان لأنك تقول سراحين..].

فأما "طربان" فقيل: تصغيره: طُرَيْبان لقولهم: طرابيّ، وحكي في جمعه "طرابين"، فعلى هذا يجوز: طُرَيْبين، جاء في الكتاب[4]: [وإنما طربانٌ فتحقيره طُرَيْبان، كأنك كسرته على طرباء، ولم تكسّره على طربان، ألا ترى أنك تقول: طرابيٌ كما قالوا: صلْفاء وصلالِيٌ].

---

(١) ٤٩٦/٣، وانظر كذلك: شرح الشافية للرضي ٢١٠/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٨٩٣/٤.

(٢) المقتضب ٢٦٤/٢، وانظر كذلك شرح الشافية للرضي ١٦٧/١، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٨٣/٤، المقرب ٤٥٤/٢.

(٣) ٤٢١/٣، وانظر كذلك المقتضب ٢٦٤/٢، والمقرب ٤٥٤/٢. والسرحان: الذئب. انظر اللسان مادة (سرحن) ٢٢٨/١.

(٤) ٤٢٢/٣، وانظر كذلك الأصول ٤١/٣، وشرح الشافية للرضي ١٩٨/١، والمقرب ٤٥٤/٢.

قال ابن السراج[1]: [وأما طُرْيان فتقول: طُرَيْيان لأنك تقول: طُرَاميٌّ ولا تقول: طُرَايِيٌّ فلا تأتي بالنون في جمع التكسير، كما لا تأتي بها في جمع سكران إذا قلت سكارى.]

و"إنسان" قياس قياس: "طُرْيان" لأنهم قالوا: أناسيّ، وأناسين[2] وإذا أردت تصغير جمع الكثرة نحو: عُثْمان فلا تصغره على لفظه فتقول: عُثَيْمان، وإن كان قد سمع فيه عثاثين، بل ترده إلى جمع القلة، وهو "أَعْثُب" فتصغره وتقول: أُعَيْثِب[3].

وإذا ورد ما آخره ألف ونون زائدتان، ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا في التصغير، حمل على باب غضنيان، وعُثْمان لأنه الأكثر. قال الرضي[4]: [وما لم يعرف هل قلب ألفه في التكسير أو لا اختلفوا فيه: فقال السيرافي وأبو علي: لا تقلب ألفه حملاً على باب سكران؛ لأنه هو الأكثر وقال الأندلسي: يحتمل أن يقال: الأصل عدم التغيير؛ وأن يقال: الأصل الحمل على الأكثر فتغير.]

ويتوصل إلى مثل: فُعَيْل في الثلاثي محذوفاً فاؤه، أو عينه، أو لامه، أو وضعًا بزيادة حرف فالمحذوف ترد فاؤه نحو: وُعَيْدة، ووُشَيْة، ولُحَيْدة في: عدة، وشية، ولحد.

قال سيبويه[5]: [هذا باب ما ذهبت منه الفاء نحو: عدة وزنة، لأنهما من وَعَدْت ووزنت فإنما ذهبت الواو وهي فاء "فعلت"؛ فإذا حقرت قلت: وُزَيْنة ووُعَيْدة، وكذلك شية تقول: وُشَيْة لأنها من وشيت.... ومما ذهبت فاؤه وكان على حرفين كُلّ وَحْدٌ، فإذا سميت رجلاً بـ "كل" "خذ" قلت: أُكَيْل ولُحَيْذ لأنهما من أكلت ولحذت...]

---

(1) الأصول 3/41.

(2) انظر شرح الأشموني 1/111، وشرح الشافية للرضي 1/200.

(3) انظر: شفاء العليل 2/1056.

(4) شرح الشافية 1/201.

(5) الكتاب 3/449 - 450، وانظر كذلك: الأصول 3/54، شرح الشافية 1/217، المقرب 2/441، الجمع 2/184.

وترد عينه في نحو: سَنْهَة وسَنْهَة في لغة، ومنذ مسمًّى به، جاء في الكتاب[1]: [هذا باب ما ذهبت عينه، فمن ذلك مُذْ، يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم: مُذَّه، فإن حقرته قلت: مُنَيْذ. ومن ذلك أيضًا سَلْ، لأنه من سألت، فإن حقرته قلت: سُوَيْل، ومن لم يهمز قال: سُوَيْل، لأن من لم يهمز يجعلها من الواو بمنزلة خاف يخاف، أخبرني يونس: أن الذي لا يهمز يقول: سلته فأنا أسأل، وهو مسئول، إذا أراد المفعول.

ومثل ذلك أيضًا سنة، تقول: سُنَيْهة، فالتاء هي العين. يدلك على ذلك قولهم في لغة: سَنَهَاة، فردت اللام وهي الهاء، والتاء والعين بمنزلة نون ابن، يقولون: سنة يريدون الأخت، فحذفوا موضع العين. فإذا صغرت قلت: سُنَيْهة..].

وترد لامه في نحو: يَدَيْة وشَفَيْهة في يد، وشفة، جاء في الكتاب[2]: [هذا باب ما ذهبت لامه، فمن ذلك دمٌ، تقول: ثُمَيٌّ، يدلك دماءً على أنه من لفظ الياء أو من الواو. ومن ذلك أيضًا يَدٌ، تقول: يُدَيَّة، يدلك أيد على أنه من بنات الياء أو الواو، ودماء وأيد دليلان على أن ما ذهب منهما لام. ومن ذلك أيضًا شَفَةٌ تقول: شُفَيْهة، يدلك على أن اللام هاءٌ شفاه، وهي دليل أيضًا على أن ما ذهب من شفة اللام، وشافهت]

وسَنَيْة، وسَنَيْهة باعتبار تقدير المحذوف في سنة، جاء في المقتضب[3]: [... ومن ذلك (سَنَة) فتقول في تصغيرها: سُنَيْة وسُنَيْهة؛ لأنه يجتمع أمامان: الواو والهاء، فمن قال: سنوات، ولكثريته مساناة... فهذا يقول: سُنَيْة والأصل سَنَوة. ومن قال: لكثريته مسانهة، فهذا يزعم أن الذاهب الهاء، ولا يجوز على قوله إلا سُنَيْهة والأصل عنده سَنَهة...]

---

(1) 3/450، شرح الشافية 1/217، المقرب 2/44، الهمع 2/187.

(2) 3/451، وانظر كذلك المقتضب 2/239 - 240، المقرب 2/44، الهمع 2/187.

(3) 3/239، وانظر كذلك شرح الشافية للرضي 1/222، شرح الكافية الشافية لابن مالك 4/1910 - 1911، الكتاب 3/504.

تصغير الثنائي:

والثنائي وضعاً: ذكر بعض النحاة أنه تجعل لامه حرف علة – واوًا أو ياء – قال ابن عصفور[1]: [وإذا سميت بما هو في الأصل على حرفين: الثاني منهما حرف صحيح حكمت له بحكم ما حذفت لامه من الأسماء الثلاثية؛ لأن اللام أكثر ما تحذف منها، وحكمت على تلك اللام المحذوفة بأنها ياء أو واو، لأنهما أكثر ما يحذف من اللامات، وذلك نحو: أن تسمي رجلاً بـ "إنْ" التي للجزاء، فإنك إذا صغرته قلت أُنَيٌّ...] تصغير "عَنْ" مسمى بها.

وقيل يجعل ياءً فتقول: عُنَيٌّ في تصغير "عَنْ" مسمى به قال سيبويه[2]: [وأما إنْ الجزاء وأن التي تنصب الفعل فبمنزلة عَنْ وأشباهها، وكذلك إن التي تلغى في قولك: ما إن يفعل، وإن التي في معنى ما، فتقول في تصغيرها: هذا عُنَيٌّ وأُنَيٌّ. وذلك أن هذه الحروف قد نقصت حرفًا، وليس على نقصانها دليل من أي الحروف هو، فتحمله على الأكثر، والأكثر أن يكون النقصان ياء. ألا ترى أن (ابن واسمٌ ويدٌ) وما أشبه هذا إنما نقصانه الياء].

وذهب ابن مالك[3] إلى أنه يجوز أن يضعّف الحرف الثاني من جنسه فتقول في (لَمْ) مسمى به: لُمَيْمٌ.

ولا يعتد بما فيه التاء للتأنيث: فتقول هو ثنائي لا ثلاثي، جاء في الكتاب[4]: [هذا باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث: اعلم أنهم يردّون ما كانت فيه تاء التأنيث إلى الأصل، كما يردّون ما كانت فيه الهاء، لأنهم ألحقوها الاسم للتأنيث... وذلك قولك في أخت: أُخَيَّةٌ، وفي بنت: بُنَيَّةٌ، وبُنَيْتٌ: بُنَيَّةٌ، وفي هنْت: هُنَيَّة...]

---

(1) المقرب ٤٤٤/٢، وانظر كذلك الهمع ١٨٧/٢.

(2) الكتاب ٤٥٤/٣، وانظر كذلك الأصول ٥٥/٣.

(3) انظر رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٩١١/٤.

(4) ٤٥٥/٣، وانظر كذلك الأصول ٥٦/٣، شرح الكافية ٢١٩/٢ – ٢٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٩١/٥، المقتضب ٢٦٩/٢، المقرب ٤٤١/٢، الهمع ١٨٧/٢.

تصغير الاسم المبدوء بهمزة وصل:

وتحذف ألف الوصل مما هي فيه: فتقول في ابن: بُنَيّ، جاء في الكتاب[1]: [هذا باب ما ذهبت لامه وكان أوله ألفًا موصولة: فمن ذلك (اسم وابن)؛ تقول: سُمَيّ وبُنَيّ، حذفت الألف حين حركت الفاء فاستغنيت عنها، وإنما تحتاج إليها في حال السكون. وبذلك على أنه إنما ذهبت من اسم وابن اللام وأنها الواو أو الياء قولهم: أسماء وأبناء].

وذهب الإمام المازني[2] إلى أنه لابد في المصغر مما فيه همزة الوصل أن يكون على مثال الأسماء، فتقول في تصغير انطلاق وافتقار: طُلَيْق وفُقَيْر بالحذف حتى يصير على مثال كُلَيْب، وذهب الإمام ثعلب[3] إلى أنه يقول في اضطراب: أُصَيْرِب بإبقاء الهمزة وحذف الطاء؛ لأنها بدل من تاء الافتعال، والتاء زائدة، ومذهب الجمهور[4] ضُتَيْرِب يرد التاء.

تصغير الاسم المنقوص:

وإن نأتي فَعْل بما بقي من منقوص لم يرد إلى أصله، فتقول في "هار، وشاك، ومَيِّت، وخَيِّر، وشرٌّ، وناس، فمن جعله محذوفاً من أناس: هُوَيْر، وشُوَيْك، ومُيَيْت، وخُيَيِّر، وشُرَيِّر ونُوَيْس، جاء في الكتاب[5]: [هذا باب تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير ما حذف منه؛ من قبل أن ما بقي إذا حقر يكون على مثال المحقر، ولا يخرج من أمثلة التحقير، وليس آخره شيئاً لحق الاسم بعد بنائه كالتاء التي ذكرنا والهاء، فمن ذلك قولك في مَيِّتة: مُيَيِّت، وإنما الأصل مَيِّت، غير أنك

---

(1) ٤٥٤/٣ – ٤٥٥، وانظر كذلك ٤٦/٣، شرح الشافية للرضي ٢١٩/١، المقتضب ٢٦٨/٢.

(2) انظر رأي المازني في الأصول ٤٦/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/٢.

(3) انظر رأي ثعلب في الهمع ١٨٧/٢.

(4) انظر رأي الجمهور في شرح الشافية للرضي ٢٦١/١.

(5) ٤٥٤/٣، وانظر في تصغير هذه الأمثلة ارتشاف الضرب ٣٢٤/٢، والأصول ٤٦/٣ – ٥٧، شرح الشافية ٢٤٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٦.

حذفت العين ومن ذلك قولهم في هارٍ: هُوَيْرٌ، وإنما الأصل هائر، غير أنهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء ميت، وكلاهما بدل من العين..].

وذهب أبو عمرو[1] ويونس[2] إلى جواز رده في ذلك، فتقول: هُوَيْئِر ومَيْئِت ولُحَيْئِر، وكذا الباقي، قال سيبويه[3]: [... وزعم يونس أن ناساً يقولون: هُوَيْئِر على مثال هُوَيْعِر، فهؤلاء لم يحقروا هارًا إنما حقروا هائرًا، كما قالوا: رُوَيْجل كأنهم حقروا راجلاً...].

وقد أجاز أبو عمرو في يُرَيّ علمًا: يُرَيّ، قال سيبويه[4]: [وأما يونس فحدثني أن أبا عمرو كان يقول في مُرْ: مُرَيْ مثل مُرَيْع، وفي يَرَى: يُرَيْ بهمز ويجره لأنها بمنزلة ياء قاضٍ، فهو يذهب له أن يقول: مَيْت...]

وأجاز المازني في يُضَع علمًا: يُوَيْضع، يرد في هذا، وفي ما أشبهه، وفي هارٍ، ولا يرد في خَيْرٍ منك، ولا شَرٍّ منك. قال ابن السَّرَّاج[5]: [.. وكان أبو عثمان يرى الرد فيقول: يُوضع، ومُرَيْن وهو أجود عنده لأنها عين، ويقول في خير منك: خُيَيْر منك، وشُرَيْر منك لا ترد الزيادة].

ومذهب سيبويه[6]: أنه لا يرد، ويقول: يُرَيّ ويُضَيّع، والمازني[7] يقول في يُرَى علمًا: يُرَيْئِي على مذهب الخليل ويونس، فيرد، ولكنه يصرف، ويونس يرد، ولكنه لا يصرف على أصل مذهبه في جواز مسمى به، وقياس قول سيبويه ألا يرد،

---

(1) انظر رأي أبي عمرو في شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٢٠، الهمع ٢/١٨٧.

(2) انظر رأي يونس في الأصول ٣/٥٦، شرح الشافية للرضي ١/٢٤٥، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٢١، الكتاب ٣/٥٦.

(3) الكتاب ٣/٥٦.

(4) المرجع السابق ٣/٥٧.

(5) الأصول ٣/٥٧، وانظر كذلك رأي المازني في شرح الشافية ١/٢٤٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٥/٢١١٢، شرح المفصل ٥/١٢١.

(6) الكتاب ٣/٥٦ ـ ٥٧.

(7) انظر رأي المازني في ارتشاف الضرب ١/٣٦٦، شرح الأشموني ٤/١٩٨.

فتقول بُرَيّ، وأما تصغير ناس فالمبرد[1]: أُنَيْس، وفي أبناء: أُبَيْنُون، وفي أَثْوُر: أُثَيْر، وفي جمعه أثوار. وقال الزجاج[2]: من قال: أُثَوْر فهمز قال أُثَيْر فهمز، ليفرق بين تصغير أَثْوُر، وأُثَوْر.

ما وافق التصغير فيه التكسير:

والتصغير والتكسير من وادٍ واحد فيما يقول في التصغير إلى فُعَيْعِل أو فُعَيْعِيل، وفي الجمع على مفاعل، أو مفاعيل أو شبههما في الحركات والسكنات، فما نرجع في هذا الفصل حذفه نرجع في التكسير، وما تكافأ هنا، فكان فيه التخيير تكافأ فيه: مثال الأول. عُطَيْمِس قال سيبويه[3]: [هو باب ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة؛ لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع. وذلك قولك في مَعْدُوْد: مُعَيْدِد، كما قلت: مَعَاجِد، ومَلَاحَاة: مُلَيْحِفة، كما قلت سلاحِف، وفي مَجانِيق: مُجَيْنِيق؛ لأنك تقول: مجانيق... وتقول في عَيْطَمُوس: عُطَيْمِيس كما قالوا: عطامِيس ليس إلا، لأنها تبقى واوًا رابعة، إلا أن يضطر شاعر....].

ومثال الثاني: حُنَيْبِط، وحُنَيْبِط، قال سيبويه[4]: [هذا باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار في حذف إحداهما تحذف أيَّهما شئت، وذلك نحو: قَلَنْسُوة، إن شئت قلت: قُلَيْسِية، وإن شئت قلت: قُلَيْنِسة، كما فعلوا ذلك حين كسّروه للجمع، فقال بعضهم: قلانِس، وقال بعضهم: قَلَنْسِيَة، وهذا قول الخليل. وكذلك حَنْظَبِي، إن شئت حذفت النون فقلت حُنَيْبِط، وإن شئت حذفت الألف فقلت حُنَيْظِب، وذلك لأنهما زائدتان ألحقتا الثلاثة ببناء الخمسة، وكلاهما بمنزلة ما هو من

---

(1) انظر رأي المبرد في المسائل المنثورة ٣٧٥.

(2) انظر معاني القرآن وإعرابه المنسوب إليه ٣٥٨/٥.

(3) الكتاب ٤٤٤/٣، وانظر أيضًا: شرح التصريح ٣١٨/٢، شرح الكافية ١٨٩٥/٤، المقرب ٤٤٧/٢، المقتضب ٢٥٤/٢.

(4) الكتاب ٤٣٦/٣، وانظر أيضًا: الأصول ٤٦/٣، شرح الشافية ٢٤٤٦/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٥، المقرب ٤٥٩/٢، المقتضب ٢٤٣/٢.

نفس الحرف، فليس واحدة الحذف ألزم لها منه للأخرى؛ فإنما حيثما وأشباهه بمنزلة فَلَنْسوة...].

وأما ما حكى الأخفش[1] من أن "سَفَرْجَل تصغير سفَرْجَل" - بإثبات اللام، وفتح الجيم - فقال به بعضهم وهو شاذ لا يقاس عليه، قال سيبويه[2]: [... وقال الخليل: لو كانت محقَّرة هذه الأسماء لا لحذف منها شيئاً، كما قال بعض النحويين، لقلت: سُفَيْرِجل كما ترى، حتى يصير بزنة دُنَيْنير. فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب.].

ما يخالف التصغير فيه التكسير:

ومما اختلف فيه التصغير، والتكسير أنه لا يحذف في التصغير هاء التأنيث تقول في دَحْرَجة: دُحَيْرِجة. قال المبرد[3]: [.. هذا باب ما كان على أربعة أحرف ممّا آخره حرف تأنيث... فلما الهاء فإنها بمنزلة اسم ضمّ إلى اسمه، ألا ترى أنها تدخل على المذكر، فلا تغير بناءه؟ فإنما الباب فيها أن يصغر الاسم من أي باب كان على ما يجب في مثله، ثم تأتي بها، وذلك قولك في حمدة: حُمَيْدَة وفي نخلة: نُخَيْلة...].

ولا تحذف الألف الممدودة، قال سيبويه[4]: [هذا باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألفا التأنيث... أما ما لحقته ألفا التأنيث فحنفصاء وعَنْصلاء وقَرْمَلاء، فإذا حقرت قلت: فُرَيْمَلاء وحُنَيْفِساء وعُنَيْصلاء، ولا تحذف كما تحذف ألف التأنيث؛ لأن الألفين لما كانتا بمنزلة الهاء في بناء الثلاثة لم تحذفا هنا، حيث حُيَّ آخر الاسم، وتحرك كتحرك الهاء...] ولا تحذف ياء النسب تقول: أُمَيْوِيّ[5].

---

(1) انظر رأي الأخفش في: شرح التصريح ٣١٨/٢، شرح الشافية ٢٠٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٧/٥.
(2) الكتاب ١١٨/٣.
(3) المقتضب ٢٥٧/٢ - ٢٥٨.
(4) الكتاب ٤٢٣/٣.
(5) شرح الشافية للرضي ٢٠٣/١.

ولا الألف والنون المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعدًا، قال سيبويه[1]: [...

وأما ما لحقته ألف ونون، فعُقْرُبان، وزَعْفَران، تقول: عَقْرَبان، وزَعْفَران، تحقره كما تحقر ما في آخره ألفا التأنيث...]

ويسقط ذلك كله في جمع التكسير.

وأما "أُسْطُوانَة" فالصحيح أن النون أصلية، ووزنه أُفْعُوالة، وتصغيره: أُسَيْطِينة وجمع أساطين، قال سيبويه[2]: [وأما أسطوانة فتحقرها أُسَيْطِينة، لقولهم: أساطين كما قلت: سُرَيْحين حيث قالوا: سراحين، فلما كسّروا هذا الاسم بحذف الزيادة وثبات النون حقرته عليه.]

وقيل: أُسَيْطِينة كـ "أُسَيْمِعة"، وقيل فُعَيْوانة كـ "عُقَيْوان". فإن كانت ألف التأنيث مقصورة بعد أربعة فصاعدًا حذفت في التصغير، تقول: عُرَيْنِس، وقُرَيْقِر، وشُقَيْقِر في قرقري، وشقاري، وعرعنتي، وألفه للتأنيث، فحذفهما أبو عمرو كما حذف ألف "حُجَحِبي"، فقال: حُجَيْجِب. قال سيبويه[3]: [أما العرعنتي فليس فيها إلا عُرَيْنِس، لأن النون لحقت الثلاثة بالأربعة، وجاءت هذه الألف للتأنيث، فصارت النون بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ولم تحذفها، وأوجبت الحذف للألف، فصار تحقيرها كتحقير حجحبي؛ لأن النون بمنزلة الراء من قطر.]

وقال المبرد[4]: [تقول في (قرقري): قُرَيْقِر؛ لأنك حقرت قرقرا، فانتهى التحقير، وهذه الألف زائدة...]

وقال المازني[5]: عُرَيْنِس، فحذف النون، لأنه قد سمع عرعنتاه، وحكاه عن أبي زيد، فالألف عنده لغير التأنيث.

---

(1) الكتاب ٣/٤٢٤، وانظر كذلك، شرح الكافية ٣/٢٠٣٠، شرح الكافية الشافية ٥/١٨٩٨.

(2) الكتاب ٣/٤٢٤.

(3) المرجع السابق ٣/٤٢٩، وانظر أيضا: شرح الكافية للرضي ١/٢٤٩.

(4) المقتضب ٢/٢٥٩، وانظر أيضا: شرح التصريح ٢/٣٢١، شرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٣، شروح المفصل لابن يعيش ٥/١٢٩، الكتاب ٣/٤١٩.

(5) انظر: رواية المازني عن أبي زيد في المسائل النصريات ٢٩٦ – ٢٩٧.

ولو سميت رجلاً بمهاري، وصحاري، وصغرته، فالأحسن: مُهَيْر، وصُحَيْر قال سيبويه[1]: [وإن حقرت رجلاً اسمه مهاري، أو رجلاً اسمه صحاري كان: صُحَيْر ومُهَيْر أحسن، لأن هذه الألف لم تجئ للتأنيث، إنما أرادوا مَهارِيٌّ، وصَحارِيٌّ، فحذفوا وأبدلوا الألف في مهاري وصحاري، كما قالوا: مَدارَي، ومعايا، فيما هو من نفس الحرف..].

ومذهب سيبويه في: قَطَوْطى: قُطَيْطِيّ بحذف الواو فقط، لأنه فَعْوَل حيث قال[2]: [وتقول في قَطَوْطى: (قُطَيْط وقُطَيْطى) لأنه بمنزلة عَدَوْدن وعُدَوْدن..].

ويجعله المبرد[3] فَعْلَلاً، وقياسه: مُطَيْطِ، لأنهما لامان، وآخرهما أولى بالحذف.

وفي "حَمْرَى" بحذف ألفيها ثلاث، تقول: حُمَيْر، وحُمَيْرَة، لأنهما زيدا للإلحاق بذليل تنوينه، قال سيبويه[4]: [وإن حقرت حَمْرَاة وحَمْرَى كنت بالخيار إن شئت قلت: حُمَيْرَة وحُمَيْرَى، لأنهما زيدتا لتلحقا الثلاثة بالخمسة...].

ولما جَلْوَلاء[5] وبركاء[6] وقُرَيْناء[7]، فمذهب سيبويه حذف الواو والألف والهاء فتقول: جُلَيْلاء، وبُرَيْكاء، وقُرَيْناء، حيث قال[8]: [وإذا حقَّرت بروكاء أو جلولاء قلت: بُرَيْكاء وجُلَيْلاء، لأنك لا تحذف هذه الزوائد، لأنها بمنزلة الهاء، وهي زائدة من نفس الحرف، كألف التأنيث، فلما لم يجدوا سبيلاً إلى حذفها لأنها كالهاء

---

(١) الكتاب ٣/٢٣٨، وانظر أيضاً: الأصول ٣/٤٧، وشرح الشافية ١/٢٥٦ – ٢٥٧.

(٢) الكتاب ٣/٢٩٩، شرح الشافية ١/٢٥٣.

(٣) انظر رأي المبرد في شرح الشافية ١/٢٥٣.

(٤) الكتاب ٣/٢٣٨، وانظر أيضاً: الأصول ٣/٤٧، شرح الشافية ١/٢٥٥.

(٥) الجولاء: قرية بناحية فارس. انظر: اللسان مادة جلل ١/٦٦٥.

(٦) البركاء: الثبات في الحرب والجد. انظر اللسان مادة بَرَكَ ١/٢٧٧.

(٧) القريناء: ضرب من الشر. انظر اللسان مادة قرن ٥/٣٧٧٦.

(٨) الكتاب ٣/٤٤٠ – ٤٤١، وانظر أيضاً الأصول ٣/٤٨، شرح الشافية للرضي ١/٤٤٧ – ٤٤٨، وهمع ٢/١٨٨.

في أن لا تحذف خامسة وكانت من نفس الحرف، صارت بمنزلة كاف مبارك وراء عذافر، وصارت الواو كالألف التي تكون في موضع الواو، إذا كن سواكن، بمنزلة ألف عذافر ومبارك، لأن الهمزة تثبت مع الاسم، وليست كهاء التأنيث].

ومذهب المبرد أن لا حذف، فتقلب الواو، والألف والياء ياءً، ويدغم فيها ياء التصغير، فتقول جُلَيْلاء، وبُرَيْكاء، وقُرَيْنَاء حيث قال[1]: [واعلم أن سيبويه يقول في تحقير بُرُوكاء، وبَرَاكاء، وخراسان: بُرَيْكاء، وخُرَيْسَان، فيحذف ألف خراسان الأولى، وواو بروكاء، كما يحذف ألف مبارك، وليس هذا بصواب ولا قياس، إنما القياس ألاّ يحذف شيئاً، لأنك لست تجعل ألفي التأنيث، ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم...].

ولو جاء اسم على وزن فَعْوَلاء، فالواو للإلحاق، فلا تحذف، إنما تقول: فُعَيْوِلاء حيث قال سيبويه[2]: [ولو جاء في الكلام فَعْوَلاء ممدودة لم تحذف الواو، لأنها تُلحق الثلاثة بالأربعة، فهي بمنزلة شيء من نفس الحرف، وذلك حين تظهر الواو فيمن قال: أُسْتُوْد، فهذه الواو بمنزلة واو أُسْتُوْد].

ولو كانت الواو رابعة لم تحذف، تقول في: مَعْوُجاء: مُعَيْوِجاء حيث قال سيبويه[3]: [وإذا حقرت مَعْوَراء ومَعْوُجاء قلت: مُعَيْوِجاء ومُعَيْوِراء، لا تحذف الواو، لأنها ليست كألف مبارك، وهي رابعة].

وأما ثلاثون مطلقاً، وطريفون علماً، وجدارات علماً فمذهب سيبويه حذف ألف ثلاثين، وياء طريفين، وألف جدارات حيث قال[4]: [وسألت يونس عن تحقير ثلاثين فقال: ثُلَيْثُون، ولم يقل، شبّهها بواو جَلولاء؛ لأن ثلاثًا لا تستعمل مفردة على حدّ ما

---

(١) المقتضب ٢/٢٦٠ - ٢٦١، انظر امتداحه على سيبويه، وانظر مذهب المبرد في شرح الشافية ١/٢٤٨، شرح الكافية الشافية ١/١٩٠٠ - ١٩٠١.

(٢) الكتاب ٣/٤٤١، وانظر أيضاً: الأصول ٣/٤٨ - ٤٩، شرح الشافية ١/٢٤٨.

(٣) الكتاب ٣/٤٤١، وانظر أيضاً: الأصول ٣/٤٨، شرح الشافية ١/٢٤٨.

(٤) الكتاب ٣/٤١٤ - ٤١٣، وانظر أيضاً: الأصول ٣/٤٩، شرح الشافية ١/٢٤٧، شرح الكافية ٤/٧/١٩٠٢.

يفرد ظريف، وإنما ثلاثون بمنزلة عشرين، لا يفرد ثالثٌ من ثلاثين، كما لا يفرد العشرة من عشرين. ولو كانت إنما تلحق هذه الزيادة الثالث التي تستصلها مفردة لكنت إنما تعني شمعة، فلما كانت هذه الزيادة لا تفارق شُبِّهت بألفي جلولاء.

ولو سميت رجلاً جدارين ثم حقرته لقلت: جُدَيْران ولم تقل: لأنك لست تريد معنى التثنية، وإنما هو اسم واحد، كما أنك لم ترد بثلاثين أن تَصْغَر الثلاث.

وكذلك لو سميته بدجاجات أو ظريفين أو ظريفات خلَّفت...].

ومذهب المبرد[1]: الإبقاء كقوله في جُلُولاء، حيث قال: [وكان سيبويه يقول في تحقير "جدارَيْن" إذا أردت التثنية: جُدَيْران، فيحقر جدارًا، ثم يلحق الألف والنون، فإذا سُمِّي بها رجل لم يقل إلا جُدَيْران على ما ذكرت لك، وهذا نقض لجميع أصوله.].

وقال الإمام أبو علي الفارسي[2]: [وثَلَيْثُون قول جميع العرب] يعني بحذف الألف في التصغير.

ويرد إلى أصله ما كان جمعه على مثال مفاعل، أو مفاعيل، أو أفاعل، أو أفعلة، أو فعال مزيداً آخراً مطلقاً، سواء أكان حرف لين أم غيره، تقول: في مَقْيِس: مُيَيْس[3]، وفي ماء: مُوَيْه قال سيبويه[4]: [ومثله مُوَيْه، ردُّوا الهاء كما ردُّوا حين قالوا: مياه وأمواه].

وفي سقاء: مُسَيْقٍ[5]، وفي صحراء: مُصَيْحِرَّة، فإن كان البدل غير آخر فالرجوع إلى أصله شرطان:

الأول: أن يكون حرف لين كان بدلاً من حرف لين، أو من حرف صحيح.

---

(١) المقتضب ٢٦٢/٢ – ٢٦٣، وانظر شرح الأشموني ١٦٤/٤.
(٢) التكملة ص٢٩٤، المسائل البصريات ٧٧٧/١.
(٣) شرح الأشموني ١٦٤/٤ – ١٦٥.
(٤) الكتاب ٣٥٣/٣، وانظر أيضاً: شرح الشافية للرضي ٢١٤/١.
(٥) انظر: الأصول ٨٥/٣، شرح الشافية ٢١١/١، الكتاب ٣٥٩/٣.

الثاني: أن يكون بدلاً من حرف غير همزة تلي أخرى. تقول في مالٍ مُوَيْل[1]، وفي رَيَّان رُوَيَّان. قال سيبويه[2]: [هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدل، فإنك تحذف ذلك البدل، وترد الذي هو من أصل الحرف، إذا حقرته، كما تفعل ذلك إذا كسرته للجمع... ومثل ذلك رَيَّان ومليَّان تقول: رُوَيَّان ومُلَيَّان، لأن الواو قد تحركت وذهب ما كانوا يستثقلون].

وفي قِيل قُوَيْل حيث قال سيبويه[3]: [... ومثل ذلك قِيل ونحوه تقول: قُوَيْل كما قلت أقول...].

وفي ميزان: مُوَيْزِين قال سيبويه[4]: [... فمن ذلك ميزان وميقات وميعاد تقول: مُوَيْزِين ومُوَيْعِيد ومُوَيْقِيت، وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلما ذهب ما يستثقلون ردّ الحرف إلى أصله. وكذلك فعلوا حين كسروا للجمع قالوا: موازين، ومواعيد ومواقيت...].

وفي "مُوَكِّن" قال المبرد[5]: [... ومثل ذلك في الياء مُوَسِّر، ومُوَكِّن، لا يكون في التحقير إلا بالياء؛ لأن الواو إنما جاءت بها الضمة، لأنها من أيقنت، وأيسرت، وكذلك: مياسير، وميامين. فإن حقرت قلت: مُيَيْسِر ومُيَيْمِن، تردها الحركة إلى أصلها].

وفي قيراط ودينار ودياج ودَيْب: قُرَيْرِيط، ودُنَيْنِير، ودُيَيْبِيج ودُوَيْب حيث قال سيبويه[6]: [... ومن ذلك أيضا قيراط ودينار، تقول: قُرَيْرِيط ودُنَيْنِير، لأن الياء

---

(١) انظر: شرح الشافية ٢١٠/١، شرح الكافية ١٩٠٨/٤.

(٢) الكتاب ٤٥٨/٣، وانظر أيضاً الأصول ٥٨/٣، شرح الشافية ٢١١/١، شرح الكافية ١٩٠٨/٤.

(٣) الكتاب ٤٥٧/٣ – ٤٥٨، وانظر أيضاً الأصول ٥٨/٣، وشرح المفصل ١٢٢/٥.

(٤) الكتاب ٤٥٨/٣، وانظر أيضاً: الأصول ٥٨/٣، شرح التصريح ٣٢١/٢، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٠٨/٤، المقتضب ٢٨٠/٢.

(٥) المقتضب ٢٨٠/٢، وانظر أيضاً: الأصول ٥٨/٣، شرح التصريح ٣٢١/٢، شرح الكافية الشافية ١٩٠٨/٤، المقرب ٤٥٦/٢، الكتاب ٤٥٩/٣.

(٦) الكتاب ٤٦٠/٣، الأصول ٥٨/٣ – ٥٩، شرح الشافية للرضي ٢١١/١.

بدل من الياء والنون فلم تلزم، ألا تراهم قالوا: بدنانير وقراريط، وكذلك القياس فيمن قال: دياميج..].

ولو اختل الشرط الأول بأن يكون بدلاً من حرف صحيح، مثل: أُيْب. في عَيْاب، أو من حرف لين مثل: تخمة، وتراث، أصلهما: وخمة، وورات، لم يعد إلى أصله في التصغير، تقول: أُيَيْب وتُخَيْمة وتُرَيْث.

قال سيبويه[1]: [ومن ذلك أيضاً تاء تُخمة، وتاء تُراث.. يثبتن في التصغير كما يثبتن لو كسرت الأسماء للجمع، ولأنهن بمنزلة الهمزة التي تبدل من الواو نحو ألف أُرقة...].

ولو اختل الشرط الثاني بأن يكون همزة ثاني أخرى نحو: آدم، لم تزلا الألف إلى أصلها، بل تقلب الألف واواً تقول: أُوَيْدم، ولما نحو "ثواقب" اسم رجل، فترد الهمزة وتقول: ثُوَيْئب قال سيبويه[2]: [ولو سُمّيت رجلاً ثواقب قلت: ثُوَيْئِب، لأن الواو بدل من الهمزة التي في ثواقب...].

وقال ابن الطراوة: لا ترد بل تقول: ثُوَيْئِب[3].

فلو كان البدل من حرف لين حرفاً صحيحاً لم يرد إلى أصله، نحو: قائم، تقول على مذهب سيبويه قُوَيْئِم[4]: [... فمن ذلك قائل وقائم وبائع، تقول: قُوَيْئِل وقُوَيْئِع، فليست هذه الهمزات بمنزلة التي هن لامات، لو كانت مثلهن لما أبدلوا، لأنهم لا يبدلون من تلك اللامات إذا لم تكن منتهى الاسم وآخره.. ألا ترى أنك إذا كسرت هذا الاسم للجمع ثبتت فيه الهمزة تقول: قوائم، وبوائع وقوائل، وكذلك تثبت في التصغير...].

---

(١) الكتاب ٣/٤١٤، وانظر أيضاً: الأصول ٣/٥٩، شرح الشافية ١/٢٥١، والهمع ٦/١٨٨.
(٢) الكتاب ٣/٤١١، وانظر أيضاً: الأصول ٣/٥٩، شرح الشافية ١/٢١٣.
(٣) انظر رأي ابن الطراوة في ارتشاف الضرب ١/٣٦٢.
(٤) الكتاب ٣/٤١٣، وانظر أيضاً الأصول ٣/٥٩، شرح الشافية ١/٢١٤، شرح الكافية ٤/١٩٠٨.

وقال الجرمي: قُوَيْم أصله: قُوَيوم، قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها ياء التصغير[1].

ويقول سيبويه في تصغير "أوائل" اسماً علماً: أُوَيْئل بالهمزة كـ "قويم" قلبت من الواو ياء، وقياس قول الجرمي في تصغير "قائم" أن يخالف في أوائل وبخلاف قول سيبويه قال الأعلم[2]: [وكان الجرمي يترك همزة فائل، ويلتزم في التصغير: فيقول قويّل وبويّع، وحجته أن العلة التي من أجلها جعلت الواو همزة في "فائل" وقوعها بعد الألف، وكذلك بائع ونحوهما من ذوات الياء والواو.].

ونقول في تصغير "أُوَيْر" بالهمزة: أُوَيْئر مهموزاً، هذا مذهب سيبويه حيث يقول[3]: [... ومن ذلك أيضاً أوير ونحوها، لأنك أبدلت منها كما أبدلت من واو قائم، وأيست منتهى الاسم، ولو كسرتها للجمع لثبتت...].

أما المبرد والجرمي فيقولان: أُوَيْر بغير همزة[4].

إذا كان الاسم مؤنثاً ثلاثيًا مصدراً في الأصل، نحو: حَرْب، أو اسم جنس مذكر الأصل نحو ناب، لم تدخله التاء في التصغير هذا ما قاله ابن مالك[5] وعد الناس أن ذلك من الشاذ الذي لم تدخله التاء، وهو ثلاثي مؤنث، وذلك نحو ذَوْد، قال الفراء[6]: [الذود من الإبل مؤنث... ويقال: هي الذود وتصغيرها ذُوَيْد بغير هاء، لأنه في الأصل مصدر...].

وشَوْل جاء في اللسان[7]: [الشَّوْل: من النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها].

---

(1) انظر رأي الجرمي في شرح الشافية ١/٢١٥، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٩.

(2) الشذور ٤٣٦/٢.

(3) الكتاب ٤/٣٤٢، وانظر أيضاً الأصول ٣/٥٩، شرح الشافية ١/٢١٤.

(4) انظر مذهبهما في شرح الشافية الرضي ١/٢١٦.

(5) انظر: التسهيل ص٢٨٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٩١٣ - ١٩١٤.

(6) المذكر والمؤنث له ص٧٧، وانظر أيضاً: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٥٨٣، شرح الكافية الرضي ١/٢٤٣، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٩١٤.

(7) مادة "شول" ٤/٢٣٦٣، وانظر أيضاً المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص١٥٦ - ص١٥٧.

وناب للسِّن من الإبل قال سيبويه[1]: [وسألته - يقصد الخليل - عن الناب من الإبل فقال: إنما قالوا: نَيِّب؛ لأنهم جعلوا الناب الذكر اسمًا لها حين طال نابها على نحو قولك للمرأة: إنما أنت بُطْنٍ، ومثلها أنت عِهْنٍ، فصار اسمًا غالبًا. وزعم أن الحرف بتلك المنزلة، كأنه مصدر منكر كالعدل، والعدل منكر، وقد يقال: جاءت العدل السلمية...].

وحرب قال المبرد[2]: [...وكذا قولهم في تصغير الحرب: حُرَيْب إنما المقصود المصغر من قولك: حربته حَرْبًا، فهو سمّوا امرأة حربًا أو نابًا. لم يجز في تصغيرها إلا حُرَيْبة ونُيَيبة].

وقرس: قال المبرد[3]: [والقرس يقع المذكر والمؤنث، فإن قصدت إلى الذكر قلت: قُرَيْس وإن قصدت إلى الأنثى قلت قُرَيْسة].

وقوس: قال الفراء[4]: [والحرب، والفعل والقوس إناث قال أبو عبيدة: قال الفراء في موضع آخر: الحرب مذكر].

وقال الجوهري[5]: [القوس: يذكر ويؤنث، فمن أنث قال في تصغيرها قُوَيْسة ومن ذكر قال: قُوَيْس].

ودرع الحديد قال ابن الأنباري[6]: [والدِّرْع الحديد".. يذكر ويؤنث.. وقال السجستاني: درع الحديد مؤنثة، وقد ذكر قوم فصحاء من بني تميم الدرع، قال: والتأنيث الغالب المعروف والتذكير أقلهما وهو معروف].

---

(1) الكتاب ٣/٤٨٣، وانظر أيضاً: شرح الشافية ١/٢٤١، شرح المفصل ٥/١٢٧، المذكر والمؤنث للفراء ص٧٩، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٢٣٤، المقتضب ٢/٢٣٨.

(2) المقتضب ٢/٢٣٨، وانظر أيضاً: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥/١٩١٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٢٧٩.

(3) المقتضب ٢/٢٣٩، وانظر أيضاً: شرح الشافية للرضي ١/٢٤١، الكتاب ٣/٤٨٣، والمذكر والمؤنث ص٧٨.

(4) المذكر والمؤنث له ص٧٣، وانظر أيضاً: شرح التسريح ٢/٢٢٤، شرح الكافية الشافية ٤/١٩١٤، والمغرب ٢/٤١٢.

(5) الصحاح مادة قوس ٣/٩٦٧.

(6) المذكر والمؤنث له ١/٤٨٢ - ٤٧٣، وانظر أيضاً شرح الشافية للرضي ١/٢٤٢، شرح الكافية الشافية ٤/١٩١٤، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٢٧، المذكر والمؤنث للفراء ص٩٠.

والنخل قال الفراء[1]: [أهل الحجاز يقولون: هي النَّخل، وهي: النَّسْر.].

وعُرْس: قال الجوهري: [والعُرْس طعام الوليمة بذكر ويؤنث][2].

وقال الفراء: [... والعُرْس أنثى عُفَيْرها: عُرِيسة][3].

وعُرْس: [العُرْس: بالكسر الجلدة التي تخرج على رأس الولد أو الفصيل ساعة يولد.][4].

وضَحى: قال الفراء: و"الضُّحَى" أنثى يقال: ارتفعت الضُّحى، وتصغيرها "ضُحَيَّاء بغير هاء، كأنهم كرهوا أن يشبه تصغيرها تصغير "ضحوة][5].

وزعم الفارسي أن "ضُحَيَّة" تصغير "ضُحَىً" لا تصغير ضَحْوَة، فتصغيره على القياس؛ إذ هو مذكر، وغير ذلك يصغر بإلقاء نحو: ثُوَيْرة، ولُوَيْزة في دار ودار، وهُنَيْدة في هند، ومما تصغر بغير تاء "بُضَيْع وبُتَيْر وخُمَيْس وما دونها من عدد المؤنث الثلاثي تقول: بُصَيْع، وعُتَيْر، وخُمَيْس[6].

وما رُكِّبَ ترخيم التصغير من صفات المؤنث فحذفت زوائده، وصار ثلاثياً نحو: حُيَيْض، وطُمَيْث[7].

والعلم المؤنث المنقول من مذكر نحو: زَيْنَب اسم امرأة، فمذهب ابن الأنباري[8] اعتبار أصله فتقول: زُنَيْنِب، ومذهب غيره أنه لما صار اسماً للمؤنث

---

(1) المذكر والمؤنث له ص٩٠.

(2) الصحاح مادة "عرس" ٣/٩١٨.

(3) البيهقي والمؤنث له ص٢٥، وانظر أيضاً: شرح الشافية ١/٢٤٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٢٧، المقرب ٢/٤٤٢.

(4) انظر مادة "عرس" في الصحاح ٣/٩٥٥، القاموس ٥/٣٤٢.

(5) المذكر والمؤنث لنسه ص٧٤، وانظر أيضاً: شرح الشافية للرضي ١/٢٤٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٥٧٧.

(6) شرح الكافية الشافية ٤/١٩١٣.

(7) شرح الشافية ١/٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(8) انظر مذهب ابن الأنباري في الهمع ٦/٢٨٩.

خاصًا به صغر بالتاء فتقول: رُنَيْمة، وإذا سميت امرأة بحرف أو ذاب وإن كانا يصغران بغير تاء، ثم صغرت قلت: حُرَيْفة وذُيَيْبة[1].

وقال الكسائي[2]: العرب تصغر ما كان من أسماء النساء ثلاثيًا، مثل: بركة، وثُبَة، وخوذ، وجمل، وريم بالهاء وبغير الهاء، فمن صغر بالهاء لم يجز، ومن صغر بغيرها لم يجز فأحرى. وأما الأسماء التي ليست للأنثى، فأكثر ما جاءت بالهاء لأنها لمؤنثات وقعت، أما الأنباري فقد ذكر: أنك إذا سميت امرأة باسم مذكر كـ "لهو" و"بَرَق" و"طلل" و"طرب" فلك في تصغيره وجهان: إن شئت ألحقته بجزء من اللهو صغرتها بالهاء، فتقول: لُهَيَّة قد جاءت وهذه بُرَيْقة؛ وإن شئت قلت هذه لُهَيّ قد جاءت بغير الهاء؛ وإن شئت أن تُسَمّي باللهو الذي يقع على الكثير لم يكن تصغيره إلا بطرح الهاء، وكان بمنزلة امرأة سميتها بزيد[3].

وقال الفراء: يصغر بغير هاء إن سميت امرأة باسم مذكر من أسماء الرجال كحسن وزيد وعمرو[4].

والجمهور على أنه لا تلحقه التاء نحو: أُذَيْن، وذهب يونس إلى أنه تلحقه التاء فتقول: أُذَيْنة قال سيبويه[5]: "وإذا سميت رجلاً بعين أو أذن فتحقيره بغير هاء، وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها في حجر اسم امرأة. ويونس يُدخل الهاء، ويمنع بأذينة، وإنما سُمّي بمحقر".

فإن كان المؤنث رباعيًا فأزيد لم تلحقه التاء، تقول في زينب: زُيَيْنب[6] وفي عناق: عُنَيْق. وشذ إلحاقها في إمام، ووراء، وقُدّام، قالوا: أُمَيْمة ووُرَيْئة، ووُرَيْئة بلا

---

(1) المقتضب ٢٣٨/٢.

(2) انظر رأي الفارسي في ارتشاف الضرب ٣٧٧/١.

(3) المرجع السابق.

(4) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٢١٦ - ص٢١٧.

(5) الكتاب ٤٨٤/٣، وانظر أيضًا الأصول ٣٧/٣، شرح الشافية للرضي ٢٤٠/١، المذكر والمؤنث للفراء ص٦٨، المقتضب ٢٤٠/٢.

(6) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٢٩٦.

همز وقُنَيْبِمة. قال الفراء[1]: [و]المواضع كلها التي يسميها النحويون: والظروف، والصفات، والمحال فهي ذكران إلا ما رأيت فيه شيئاً يدل على التأنيث، إلا أنهم يؤنثون: أمام، وقُدَّام ووراء فيقولون: فلان وُرَيْئَة الحائط على وزن وُرَيْعة فيدخلون في تحقيرها الهاء، فذلك دليل على تأنيثها وكذلك قدام قُدَيْمة..]

فإن صغرت "زينبا" أو "عاقلا" أو "سعاد" تصغير ترخيم قلت زُيَيْنَبة وعُيَيْقِلة وسُعَيْدة[2].

تصغير ما آخره ألف مقصورة:

وما آخره ألف تأنيث مقصورة خامسة نحو: حُبارى، أو سادسة نحو: أُعْيُرَى، فإذا حذفت ألف "حُبارى" الأخيرة، فيقول أبو عمرو: حُبَيْرَة بإلحاق التاء، جاء في الكتاب[3]: [و]أما أبو عمرو فكان يقول: حُبَيْرَة، ويجعل الهاء بدلاً من الألف التي كانت علامة للتأنيث، إذ لم تصل إلى أن تثبتا]، وغيره يقول: حُبَيْرٍ بغير تاء، ومنهم من يثبت ألف التأنيث، ويحذف الأولى، فيقول: حُبَيْرَى قال سيبويه[4]: [و]مما لا يكون الحذف أَلزم لإحدى زائدتيه منه للأخرى حُبارى، إن شئت قلت: حُبَيْرَى كما ترى، وإن شئت قلت حُبَيْرٍ؛ وذلك لأن الزائدتين لم تجيئا لتلحقا الثلاثة بالخمسة، وإنما الألف الآخرة ألف تأنيث، والأولى كواو عجوز، فلابد من حذف إحداهما؛ لأنك لو كسرته للجمع لم يكن لك بُدٌّ من حذف إحداهما كما فعلت ذلك بقلنسوة..].

و"أُعْيُرَى" يقول أبو عمرو أُعَيْيِرَة جاء في المقتضب[5]: [.. ومن قال في حُبارى: حُبَيْرَة قال في تحقير أُعْيُرَى: أُعَيْيِرَة على مذهب أبي عمرو].

---

(1) المذكر والمؤنث له ص٩٨.

(2) شرح الكافية للرضي ١/٢٣٩.

(3) ٣/٤٣٧، وانظر رأي أبي عمرو في الأصول ٣/٤٧، شرح الكافية للرضي ١/٢٤٤، المقتضب ٢/٢٤٠.

(4) ٣/٤٣٦ - ٤٣٧، وانظر أيضا: الأصول ٣/٤٧، المقتضب ٢/٢٤٩ - ٢٤٠، السقب ٢/٤٥٠.

(5) ٢/٢٤٠، وانظر أيضا: شرح الكافية الرضي ١/٢٤٤، شرح الكافية الشافية ٥/١٩٢٥، المسائل البصريات ٢/٧٧٣.

وغيره يقول فيه: "عُزَيْز" قال سيبويه[1]: "وإذا حقرت "عُزَى" قلت: "عُزَيْز" تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة؛ لأنك لو حذفتها لصرت أيضاً إلى أن تحذف الألف، فلما اجتمعت زائدتان إن حذفت إحداهما ثبتت الأخرى... واعلم أن ياء "عُزَيز" ليست ياء التحقير، لأن ياء التحقير لا تكون رابعة...".

وفي تصغير "حولايا"، و"جُرَجْرَايا" ثلاثة أوجه:

الأول: حُوَيْلايا، وجُرَيْجرايا.

والثاني: حُوَيْلِيَا، وجُرَيْجِرِيَا.

والثالث: حُوَيْلِيّا، وجُرَيْجِرِيّا. قال سيبويه[2]: "وإذا حقرت برَاريا أو حوَلايا قلت: بُرَيْرِي وبُرَيْرِيّ وحُوَيْلِي وحُوَيْلِيّ" لأن هذه ياء ليست حرف تأنيث، وإنما هي كياء درحاية، فكأنك إذا حذفت ألفا إنما تحقر قوياء وعوعاء فيمن صرف...".

وإن كان آخره ألف تأنيث ممدودة خامسة نحو: "بُقَلاء" أو سادسة نحو: بُرَاسَاء ولا حذف، ولا تاء، فتقول: بُوَيْقِلاء، وبُرَيْسَاء، خلافاً لابن الأنباري[3] إذ يجيز حذفها، ويعوض منها التاء فيقول: بُوَيْقِلة، وبُرَيْسِية، وإذا سميت مذكراً ببنت، وأنت حذفت ولم تعوض تاء تأنيث، فقلت: بُنَيّ، وأخَيّ، أو مؤنثاً حذفت وعوضت فقلت: بُنَيّة، وأخَيّة[4].

تصغير العلم المركب تركيباً مُزجيا:

وإذا صغرت "بَعْلَبَك" وجعلتها اسماً واحداً قلت: بُعَيْلِبَك، وهذا قول ابن الأنباري[5]. وقال الفراء[6]: ربما حذفوا فقالوا: بُعَيْلة، وقال بعضهم بُكَيْكة فيحذف بعلاً، ومن قال: هذه بَعْلَبَك فلم يحذف، قال في التصغير: هذه بُعَيْلة بَك، وإن شاء

---

(1) الكتاب ٣/٤٣٩ – ٤٤٠، وانظر أيضاً: الأصول ٣/٤٨، شرح الشافية الرضي ١/٢٤٥، المقتضب ٢/٢٦٠.

(2) الكتاب ٣/٤٤٣، وانظر أيضاً: شرح الشافية الرضي ١/٢٤٥ – ٢٤٦.

(3) انظر رأي ابن الأنباري في الهمع ٢/١٨٩.

(4) انظر: شرح الشافية الرضي ١/٢٤٠ – ٢٤١، والهمع ٢/١٨٩.

(5) انظر المنصف ١٧/٩١.

(6) المرجع السابق.

قال: بَعْلٌ بُكَيْك، فجعل "بُكا" مذكراً، ومن قال: هذا حضرموت قال في التصغير: حُضَيْرِم، وحُضَيْرَة مؤنثة ومن قال: هذه حضرموت قال في التصغير: حُضَيْرِموت، وقال الفراء[1]: أحبُّ إليَّ أن يقال حضَيْرَمَوْتَة، وقال سيبويه[2]: [هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين ضمَّ أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد، زعم الخليل أن التحقير إنما يكون في الصدر؛ لأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف، والآخر بمنزلة المضاف إليه، إذ كانا شيئين، وذلك قولك في حضرموت: حُضَيْرِموت، وبعلبك: بُعَيْلِبك...].

ويصغر **اسم الجمع** عند سيبويه على لفظه سواء أكان له واحد من لفظه أم لم يكن، حيث قال[3]: [هذا باب تحقير ما لم يكسر عليه واحد للجميع، ولكنه شيء واحد يقع على الجميع، فتحقره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنه بمنزلته إلا أنه يُعنى به الجميع، وذلك قولك في قوم: قُوَيْم، وفي رجل: رُجَيل، وكذلك النفر، والرهط والنسوة، وإن عَنَّى بهن أدنى العدد...].

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما له واحد من لفظه يرد إليه، تقول: رُوَيْكِب في "رَكْب" ومُسَيْفِر في سَفْر، وصُوَيْحِب في صَحْب[4].

ويصغر **اسم الجنس** على لفظه فتقول في تمر: تُمَيْر[5].

ويصغر **جمع القلة** على قياس نظائره المفردة، فتقول في: أكَيْلِب: أُكَيْلِب جاء في الكتاب[6]: [واعلم أن لأدنى العدد أبنية هي مختصة به، وهي له في الأصل، وربَّما شركه فيه الأكثر.

---

(1) انظر رأي الفراء في المرجع السابق.

(2) الكتاب 3/٥٧٥، وانظر أيضاً: الأصول ٣/٥٠، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٣٦ - ١٣٧.

(3) الكتاب ٣/٥٩٤، وانظر أيضاً: الأصول ٣/٥٣، شرح الشافية ١/٢٦٥، شرح الكافية الشافية ٤/١٩١٦، المقتضب ٢/٢٩٠.

(4) انظر رأي أبي الحسن في شرح الشافية للرضي ١/٢٦٦، الهمع ٢/١٨٩.

(5) انظر: شرح الشافية للرضي ١/٢٦٥، الهمع ٢/١٨٩.

(6) ٣/٥٩٠، وانظر أيضاً: شرح الشافية ١/٢٦٦، شرح التصريح ٢/٣١٩، شرح الكافية ٤/١٩١٦.

فلبنية أدنى العدد "أفعل" نحو: أكلب وأكْعُب. وأفعال نحو: أجمالٍ وأعدالٍ وأعْمال، وأفْعله نحو: أجْربة وأصْبية وأغْربة. وفِعْلة نحو: عِلْمة وصِبية وفِتية وإخوة ووِلدة. فتلك أربعة أبنية، فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر، وإن شركه الأقل.

ألا ترى ما خلا هذا إنما يحقر على واحده، فلو كان شيء مما خلا هذا يكون للأقل كان يحقر على بنائه، كما تحقر الأبنية الأربعة التي هي لأدنى العدد، وذلك قولك في أكلب: أُكَيلب، وفي أجْمال: أُجَيْمال، وفي أجربة: أُجَيْربة، وفي عِلْمة: عُلَيْمة، وفي وِلدة: وُلَيْدة. وكذلك سمعناها من العرب].

أما جمع الكثرة فإن كان له واحد مستعمل ليس على القياس، ردّ إلى واحده المستعمل قال الرضي[1]: [وإن جاء بعض الجموع على واحد مهمل، وله واحد مستعمل غير قياسي، ردّ في التصغير إلى المستعمل، لا إلى المهمل القياسي، يقال في محاسن ومشابه: حُسَيْنات وشُبَيهات، وفي العاقل المذكر: حُسَيْنون وشُبَيْهون..].

وإن لم يكن له، ردّ إلى واحده القياسي، نحو عبابيد، تقول: عُبَيْبيد، جاء في الكتاب[2]: [وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياساً ولا غير ذلك، فتحقيره على واحد هو بناؤه إذا جمع في القياس. وذلك نحو عبابيد، فإذا حقرتها قلت عُبَيْبيدون؛ لأن عبابيد إنما هو جمع فُعلول أو فعليل أو فعلال. فإذا قلت: عُبَيْبيدات فإنما هذا كان واحد ما فهذا تحقيره...].

وإن كان لما جمع جمع كثرة جمع قلة، وأردت تصغير جمع الكثرة وكان جمع الكثرة لمذكر عاقل، جاز أن تردّه إلى المفرد، وتصغره وتجمعه بالواو والنون فتقول: صُنَيْبُون قال الرضي[3]: [وإنما لم يُصغر جمع الكثرة على لفظه، لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد، فمعنى عندي عُلَيْمة أي: عند مبهم قليل، وليس المقصود تقليل ذواتهم، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء

---

(1) انظر شرح الشافية له ٢٦٩/١، وانظر أيضاً الهمع ١٩٠/٢.
(2) ٣/٦٩٣. وانظر أيضاً شرح الشافية ٢٦٨/١.
(3) شرح الشافية له ٢٦٧/١، وانظر أيضاً: الكتاب ٦٩٢/٣.

لفظ جمع الكثرة، لكونه نقائضاً.] سواء أكان مفرده المذكر يجمع بالواو والنون كزيد، أم لم يكن كعلائم وفاتن[1]. ويجوز أن ترده إلى جمع القلة، وتصغره، فتقول: فُتَيْة وصُتَيْة قال ابن مالك[2]: [... وإن كان لما قصد تصغيره جمع قلة جاز أن يُرَدَّ إليه مصغراً، كقولك في فتيان: فُتَيْة...].

وإن كان لمذكر لا يعقل نحو: جبل، وأجْبُل، وجبال، أو لمؤنث كمناق وأعنق، رددته إلى جمع القلة، فقلت: أجيبل وأعيْنق أو إلى مفرده فقلت جُبَيلات وعُنَيقات قال الرضي[3]: [وإنما القسم الأول - أعني الذي له جمع قلة مع جمع كثرة - فلك التخيير بين ردّ جمع كثرته إلى جمع قلته، وتصغيره كتصغيرك كلابًا وقلوسًا على كُليْب وقُلَيس، وبين رد جمع كثرته إلى الواحد، وتصغير ذلك الواحد، ثم جمعه إما بالواو والنون أو الألف والتاء...].

وإن لم يكن له جمع قلة بل جمع كثرة، وكان لمذكر عاقل، كرجال وسكارى رددته إلى مفرده، وجمعته بالواو والنون فتقول: رُجَيْلون[4].

وإن كان لمذكر غير عاقل كـ "دراهم"، أو لمؤنث كـ "جوار"، وسكارى و"خُمُر" ردّ أيضاً إلى مفرده، فتقول: دُرَيْهمات وجُوَيريات وسُكَيْريات، وخُمَيْرات، وسواء أكان مفرده يجوز فيه الجمع بالألف والتاء أم لا. قال سيبويه[5]: [وإذا حقرت المرابد والمفاتيح والقناديل والبنادق قلت: مُرَيْبدات، ومُفَيْتيحات، وقُنَيْديلات، وبُنَيْدقات، لأن هذا البناء للأكثر، وإن كان يشركه فيه الأدنى، فلما حقرت صيّرت

تلك إلى شيء هو الأصل للأقل. ألا تراهم قالوا في دراهم دُرَيْهمات...] وإذا صغرت "أرامط" وهو جمع "رُمْط" فعند سيبويه يردّه إلى مفرده "رُمْط" فيقول: رُمَيْطون" ويجيز غيره رده إلى أرْمط فيقول: أُرَيْمط، قال سيبويه[6]: [وإذا حقرت الأراطط قلت: رُمَيْطون، كما قلت في الشعراء: شُوَيعرون...].

---

(1) انظر الهمع ٢/١٩٠.

(2) شرح الكافية الشافية له ٤/١٩١٨.

(3) انظر شرح الكافية له ١/٢٦٦، وانظر أيضاً: الهمع ٢/١٩٠.

(4) انظر شرح الكافية الرضي ١/٢٦٦، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٣٩، والهمع ٢/١٩٠.

(5) الكتاب ٣/٤٩١، وانظر أيضاً شرح الكافية الرضي ١/٢٦٦، شرح لكافية الشافية لابن مالك ٤/١٩١٨، والهمع ٢/١٩٠.

(6) الكتاب ٣/٤٩١، وانظر أيضاً شرح الكافية الرضي ١/٢٦٦.

مسائل متفرقة من باب التصغير

١- ما يصغر من الأسماء المبنية:

لا يصغر من الأسماء المتوغلة في البناء إلا أسماء الإشارة غير المكانية، و"الذي"، و"التي" من الموصولات، وتثنيتهما، وجمعهما، قال سيبويه[١]: [هذا باب تحقير الأسماء المبهمة: اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء، فإنه يترك أوائلها قبل أن يحقر... وذلك قولك في هذا: هُذَيَّا، وذاك: ذُيَّاك، وفي ألا: أُلَيَّا. وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك...][٢].

وفي الجمع بالياء في الأُلى أُلَيَّا قال الرضي: [وقالوا في "أولى" المقصور وهو مثل هذى: أُوَلَيَّا، والحذمة في أُولَيَّا هي التي كانت في أولى وليست للتصغير، فلذا زيد الألف بدلاً من الضمة، ولما "أولاء" بالمد فتصغير "أولياء"].

ويجوز أُلَيَّاء في ألاء قال سيبويه[٣]: [ولما من مدّ ألاء فيقول: أُلَيَّاء، وألحقوا هذه الألف لئلا يكون بمنزلة غير المبهم من الأسماء، كما فعلوا ذلك في آخر ذا وأوله. وأولاك وأُولائك هما أوّلاً، وأولاء، كما أن (ذاك) هو (ذا) إلا أنك زدت الكاف للمخاطبة.].

ومذهب المبرد: أن أصل همزة "ألاء" ياء، قلبت همزة[٤].

أما الإمام الزجاج فأصلها عنده ألف قلبت همزة[٥].

---

(١) الكتاب ٣/١٨٧، وانظر أيضاً: شرح التصريح ٢/٣٢٥ - ٣٢٦، شرح الشافية للرضي ١/٢٨٤.

(٢) شرح الشافية له ١/٢٨٧.

(٣) الكتاب ٣/١٨٨.

(٤) انظر المقتضب ٢/٢٨٥، وانظر أيضاً: شرح التصريح ٢/٣٢٥، شرح الشافية ١/٢٨٧.

(٥) انظر رأي الزجاج في شرح التصريح ٢/٣٢٦، وشرح الشافية للرضي ١/٢٨٧.

وعند الفارسي الهمزة أصل فليست منقلبة من ياء، ولا ألف، بل ذلك مما فلؤه ولامه همزة كأشياء[1].

وتقول في (الذي والتي): اللَّذَيَا واللَّتَيَا بفتح لامهما وقد تضم قال الرضي[2]: [وتقول في الذي والتي: اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا بزيادة ياء التصغير ثالثة، وفتح ما قبلها، وفتح الياء التي بعد ياء التصغير؛ لتسلم ألف العوض، وقد حكي اللُّذَيَّا واللُّتَيَّا بضم الأول جمعًا بين العوض والمعوض عنه].

قال ابن خالويه: أجمع النحويون على فتح الذال في "اللَّتَيَّا إلا الأخفش، فإنه أجاز "اللُّتَيَّا" بالضم[3].

وذهب سيبويه إلى أن جمع اللَّذَيَّا: اللَّذَيُّون، واللَّذَيْن حيث قال[4]: [... وكذلك اللَّذَيا إذا قلت: اللَّذَيُّون..].

وذهب الأخفش[5] والمبرد[6] إلى أن جمعه: اللَّذَيُون، واللَّذَيْن كالمقصور حيث قال المبرد: [واعلم أنك إذا ثنيت أو جمعت شيئًا من هذه الأسماء لم تلحقه ألفا في آخره، من أجل الزيادة التي لحقته، وذلك قولك في تصغير اللذان: اللَّذَيَّان، وفي اللذين: اللَّذَيْن، ومن قال: اللَّذُون قال: اللَّذَيُّون.

وكان الأخفش يقول: اللَّذَيْن، يذهب إلى أن الزيادة كانت في الواحد، ثم ذهبت لما جامت ياء الجمع لالتقاء الساكنين، فجعله بمنزلة مُصْطَفَيْن. وليس هذا القول بمرضي؛ لأن زيادة التثنية والجمع ملحقه..].

---

(١) انظر رأي الفارسي في شرح التصريح ٣٢٥/٢.

(٢) شرح الشافية له ٢٨٨/١، وانظر أيضًا الكتاب ٤٨٨/٣.

(٣) انظر رأي الأخفش في المساعد ٥٢٩/١.

(٤) الكتاب ٤٨٨/٣.

(٥) انظر رأي الأخفش في شرح التصريح ٣٢٦/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٨٨/١، المقتضب ٢٨٩/٢.

(٦) المقتضب ٢٨٩/٢.

وأما "اللاتي" فمذهب سيبويه: أن العرب لا تصغر اللاتي حيث قال[1]: "واللاتي لا تحقر، استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه، وهو قولهم: اللُّتَيَّات، فلما استغنوا عنه صار مسقطاً".

وأجاز الأخفش تحقير اللاتي، فقال في تحقيرها: اللُّوَيَّا قال المبرد[2]: "وكان الأخفش يقول: اللُّوَيَّا، لأنه ليس جمع "التي" على لفظها، فإنما هو اسم للجمع كقولك: قوم ونفر، وهذا هو القياس".

وزعم المازني[3] أن تصغير اللَّاتي: اللُّتَيَّا، واللاتي: اللُّتَيَّا.

ومذهب سيبويه[4]: أنه لا يجوز تصغير اللاتي، ولا اللاَّتي، واللاَّتي، ولا اللواتي استغناء بجمع اللُّتَيَّا عن ذلك.

وقال الرضي[5]: إن بعض البصريين قالوا في تصغير اللاَّتي: اللُّوَيْتِيا.

٢- تصغير (أبو بكر وأم بكر):

وإذا صغرت أبا بكر، وأم بكر، وهما كنيتان، فمذهب الإمام الفراء[6] تصغير الثاني فتقول: أبو بُكَيْر، وأم بُكَيْر، سواء أكانت الكنية لعاقل أم غير عاقل، ومذهب البصريين تصغير الأب والأم فتقول: أُبَيُّ بكر، وأُمَيْمَة بكر؛ لأن الأول هو الذي يجمع، ويثنى ويوصف، وإن لم يكونا كنيتين، فلا خلاف بين النحويين أنه لا يصغر إلا الأول.

---

(١) الكتاب ٣/٤٨٩.

(٢) المقتضب ٢/٣٥٩، وانظر أيضاً: شرح التصريح ٢/٣٢٦، شرح الشافية للرضي ١/٢٨٨.

(٣) انظر رأي المازني في شرح التصريح ٢/٣٢٦، وشرح الشافية للرضي ١/٢٨٨.

(٤) انظر الكتاب ٣/٤٨٩.

(٥) انظر شرح الشافية للرضي ١/٢٨٨ - ٢٨٩.

(٦) انظر رأي الفراء في شرح الشافية للرضي ١/٢٧٣.

٣- تصغير (ثلاثون) ونحوه:

وإذا صغرت ثلاثون، وعشرون، وجدران اسم رجل قلت على مذهب سيبويه: (ثُلَيْثُون، وعُشَيْرُون)، وجُدَيْران حيث قال[1]: [وسألت يونس عن تحقير ثلاثين فقال: ثُلَيْثُون ولم يقل، شبهها بواو جلولاء؛ لأن ثلاثاً لا تستعمل مفردة على حدّ ما يفرد طريف، وإنما ثلاثون بمنزلة عشرين لا يفرد ثلاث من ثلاثين؛ كما لا يفرد العشر من عشرين... ولو سميت رجلاً جدارين ثم حقرته لقلت جُدَيْران ولم تقل؛ لأنك لست تريد معنى التثنية، وإنما هو اسم واحد، كما أنك لم ترد بثلاثين أن تضعف الثلاث].

وعلى مذهب المبرد تقول: ثُلَيْثُون، وعُشَيْرُون بقلب الألف ياء، وإدغام ياء التصغير فيها[2].

٤- تصغير الترخيم:

وتصغير الترخيم يكون بحذف الزوائد كانت لإلحاق أو لغير، فالثلاثي الأصول يُرَدّ إلى فُعَيْل، والرباعي الأصول يُرَدّ إلى فُعَيْعِل جاء في الكتاب[3]: [هذا باب الترخيم في التصغير: اعلم أن كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في الترخيم، حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف لأنها زائدة فيها، وتكون على مثال فُعَيْل، وذلك قولك في حارث: حُرَيْث، وفي أسود: سُوَيْد، وفي غلاب: غُلَيْب.

وزعم الخليل أنه يجوز أيضاً في ضَعْفَد: ضُعَيْف، وفي خُفَيْدَد: خُفَيْف، وفي مُقْعَنْس: قُعَيْس، وكذلك كل شيء كان أصله الثلاثة وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة تحذف الزوائد، حتىّ يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه، ويكون على مثال فُعَيْعِل، لأنه ليس فيه زيادة. وزعم أنه سمع في إبراهيم وإسماعيل: بُرَيْه،

---

(١) الكتاب ٣/٤٤٢ - ٤٤٣.

(٢) انظر المقتضب ٢/٢٦٢ - ٢٦٣.

(٣) ٣/٤٧٦.

وسَمَيْع] ووقع الخلاف في تصغيرهما في غير الترخيم: فقال المبرد[1]: أُبَيْرِه، وأُسَيْمِع إذ الهمزة عنده أصلية، وقال سيبويه[2]: بُرَيْهِم، وسُمَيْعِيل، فالهمزة عنده زائدة، وهو الصحيح.

٥- تصغير مهوان:

وإذا صغرت "مُهْوَان" فالقياس حذف الميم وأحد المضعفين فتقول "هُوَيْنَ، كما تقول في مُطْمَئِن، ومُقْشَعِر، وقيل: مُهَيْن بحذف الهمزة وإحدى النونين، وقلب الواو ياء، وإدغام ياء التصغير فيها.

قال سيبويه[3]: [وإذا حقرت مُقْشَعِرًا أو مُطْمَئِنًا حذفت الميم وإحدى النونين حتى يصير على مثال ما ذكرنا، ولابد لك من أن تحذف الزائدتين جميعًا، لأنك لو حذفت إحداهما لم يجئ ما بقي على مثال فُعَيْعِل ولا فُعَيْعِيل... وذلك قولك في مُقْشَعِر، وفي مُطْمَئِن: طُمَيْئِن..].

٦- تصغير "مثل وشبه":

ذهب الإمام الفراء إلى منع تصغير: مثل وشبه، وأجاز سيبويه تصغيرهما حيث قال[4]: [وأما قول العرب: هو مُثَيْل هذا وأُمَيْثِل هذا، فإنما أرادوا أن يخبروا أن المشبه حقير، كما أن المشبه به حقير].

٧- تصغير "سنين":

وإذا صغرت "سنين" معربًا بالواو والياء قلت: سُنَيَّات حيث قال سيبويه[5]: [وإذا حقَّرت "السِّنين" لم تقل إلا سُنَيَّات، لأنك قد رددت ما ذهب، فصار على بناء لا يجمع بالواو والنون، وصار الاسم بمنزلة مُسَيْقَة وقُسَيْمَة..].

---

(١) انظر رأي المبرد في الأصول ٣/٦١، وشرح الشافية للرضي ١/٢٨٤.

(٢) انظر رأي سيبويه في الكتاب ٣/٤٤٦.

(٣) الكتاب ٣/٤٤٧، وانظر كذلك: الأصول ٣/٦٠، شرح الشافية للرضي ١/٢٤٩، المقتضب ٢/٢٥ ـ ٢٥٦.

(٤) الكتاب ٣/٤٧٧.

(٥) المرجع السابق ٣/٤٩٥، وانظر أيضًا: شرح الشافية للرضي ١/٢٧٦.

ولا يجوز أن تقول: سُنَيُون، حيث قال ابن مالك[1]: [ويقال في تصغير "سنين" على لغة من رفعها بالواو وجرها ونصبها بالياء: "سُنَيَّات" ولا يقال: "سُنَيُون" لأن إعرابها بالواو والياء إنما كان عوضاً من اللام، فإذا صُغّرت ردّت اللام، فلو أبقى إعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوض منه...].

وفي تصغير "أرضين": أُرَيْضات لا أُرَيْضُون قال الرضي[2]: [وإذا حقرت السنين والأرضين قلت: سُنَيَّات وأُرَيْضات: لأن الواو والنون فيها عوض من اللام الذاهبة في السنة، والتاء المقدرة في أرض، فترجعان في التصغير فلا يبدل منهما، بل يرجع جمعهما إلى القياس، وهو الجمع بالألف والتاء].

وإذا أردت تصغير "سنين" معربًا بالحركات قلت على مذهب الفارسي: سُنَيْن وسُنَيْنين قال ابن مالك[3]: [ومن قال: "مررت بسنين" فجعل الإعراب في النون قال في تصغيره "سُنَيْن" ويجوز سُنَيْن على مذهب من يرى أن أصله: سنيّ – بياءين – أولاها زائدة، والثانية بدل من واو، وهي لام الكلمة، ثم أبدت نوناً].

ومذهب أبي إسحق الزجاج[4] ردُّها إلى الأصل، فتقول: سُنَيَّات.

وإذا سميت بـ "أرضون" معربًا بالواو، والياء رجلاً، أو امرأة قلت: أُرَيْضُون حيث قال الرضي[5]: [وإذا سميت رجلاً أو امرأة بـ "أرضين" فإن جعلت النون معتقب الإعراب، فتصغيره كتصغير حصيصة تقول: أُرَيْضين: منصرفاً في المذكر غير منصرف في المؤنث. وإن لم تجعله معتقب الإعراب، لم تزده أيضاً في التحقير إلى الواحد، إذ ليس جمعاً وإن أعرب بإعرابه، كما أنك إذا صغرت مساجد علماً قلت: مُسَيْجِد ولا تردّه إلى الواحد ثم تجمعه... فتقول: أُرَيْضُون رفعاً، وأُرَيْضين نصباً وجراً...].

---

(1) انظر: شرح الكافية الشافية له 4/1918.

(2) انظر: شرح الشافية له وانظر أيضاً: شرح الكافية الشافية 4/1918، الكتاب 3/620.

(3) شرح الكافية الشافية له 4/1919.

(4) انظر رأي الزجاج في شرح الشافية للرضي 1/271.

(5) انظر: شرح الشافية له 1/271 – 274.

وإن سميتها بـ "سنين" معرباً بالحروف قلت في التصغير: سُنَيُّون قال الرضي[1]: "وإنما إن سميت بـ "سنين" رجلاً أو امرأة، ولم تجعل النون معتقب الإعراب رددته إلى واحده؛ لأن علامة الجمع إذن باقية متصلة باسم شائع، ولا يتم بها بنية التصغير كما تمت في "أُرَيْضُون" فترد اللام المحذوفة، ولا تحذف الواو والنون؛ لأنهما وإن كانتا عوضا من اللام المحذوفة في الأصل إلا أنهما صارتا بالوضع العلمي جزءاً من العلم فتقول: سُنَيُّون رفعاً وسُنَيِّين نصباً وجراً...".

ومن جعل المحذوف هاء قال: "سُنَيْهُون" أو سنين، معرباً بالحركات رجلاً قال: سُنَيْن وصرفه، ولم ترد المحذوف عند سيبويه، حيث قال[2]: "وإذا حقرت سنين اسم امرأة في قول من قال: هذه سنين، كما ترى قلت: سُنَيْن على قوله في بضع بُصَيْع". ومن قال: سنون قال: سُنَيُّون فردت ما ذهب وهو اللام، وإنما هذه الواو والنون إذا وقعتا الاسم بمنزلة ياء الإضافة وتاء التأنيث التي في بنات الأربعة لا يُعتد بها، كأنك حقرت سني"...".

وعند يونس تقول: سُنَيِّين وترده وإن سميت بها امرأة قلت على مذهبه سُنَيْن، وسُنَيِّن على الخلاف ولم تصرف، قال الرضي[3]: "وإن جعلتها مع العلمية معتقب الإعراب قلت: سُنَيِّين منصرفاً في المنكر غير منصرف في المؤنث...".

٨- تصغير "جربان":

وإذا سميت بـ "جربان" وصغرت قلت جُرَيْبَان قاله سيبويه[4] "[...] في رجل اسمه جربان تقول: جُرَيْبَان، كما لا تقول في خراسان: خُرَيْسان ولا تقول فيه كما تقول حين تحقر الجربين".

---

(١) الشرح السابق.

(٢) الكتاب ٣/٤٩٥ - ٤٩٦.

(٣) شرح الشافية له ١/٢٧٢.

(٤) الكتاب ٣/٤٩٥.

ولو سميت بـ "دراهم" ثم صغرته قلت: دُرَيْهِم، وقيل التسمية ترد الواحد وتجمعه بالألف والتاء، فتقول: دُرَيْهِمات.

٩- تصغير "هندلع":

وتقول في تصغير "هَنْدَلَع" عند الإمام ابن السراج[١]: هُنَيْدِل بحذف العين؛ لأنها آخر الكلمة، فهي عنده خماسية. وعند غيره من النحاة تقول: هُنَيْلِع بحذف النون.

١٠- تصغير "عفرية":

وتقول في تصغير "عِفْرِيَة": عُفَيْرِيَة، وحكى بعض العرب: عُفَيْرَة شبّهها بألف التأنيث التي في حُبارى[٢].

١١- تصغير "الرَّمْي":

وإذا صغرت "الرَّمْي" اسمًا تقول على مذهب المبرد: رُمَيّ، لا تحذف منه شيئًا، ومثل ذلك: عَدَوِيّ عند سيبويه، لا تحذف؛ لأنك لو حذفت لصار تصغيراً بلا تصغير، حيث قال سيبويه[٣]: إذا حقرت "عدوي" اسم رجل أو صفة قلت: عُدَيّ أربع ياءات لابد من ذا، ومن قال: عُدَوِيّ فقد أخطأ وترك المعنى، لأنه لا يريد أن يضيف إلى عَدِيّ محقرًا، إنما يريد أن يحقر المضاف إليه، فلابد من ذا، ولا يجوز عُدَيْوِيّ في قول من قال: أُسَيْوِد، لأن ياء الإضافة بمنزلة الهاء في عَزْوَة، فصارت الواو في عدوي آخرة، كما أنها في عزوة آخرة، فلما لم يجز عُزَيْوَة، كذلك لم يجز عُدَيْوِيّ.

---

(١) انظر الأصول ٣/١٨٤.

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٣٧ - ٤٣٨.

(٣) المرجع السابق ٣/٤٧٤، وانظر أيضا: شرح الشافية للرضي ١/٢٣١.

١٢- تصغير بَرْدَرايا:

وإذا صغرت بَرْدَرايا تقول "بُرَيْدِر" بحذف الثلاث الزوائد، وتقول في تصغير: "حَوْلايا": حُوَيْلِيّ حيث قال سيبويه فيهما[١]: [وإذا حقرت بَرْدَرايا أو حَوْلايا قلت: بُرَيْدِر وبُرَيْدير وحُوَيْلِيّ لأن هذه ياء وليست حرف تأنيث وإنما هي كياء دِرْحايَة...].

وقال أيضاً – في موضع آخر[٢]: [وإذا حقرت بَرْدَرايا قلت: بُرَيْدِر تحذف الزوائد حتى يصير على مثال فُعَيْعِل].

١٣- تصغير "أُمَوِيّ":

وتقول في تصغير "أُمَوِيّ" منسوب إلى أُمَيَّة: أُمَيِّيّ حيث جاء في الكتاب[٣]: [وإذا حقرن "أُمَوِيّ" قلت: أُمَيِّيّ كما قلت في عَدَوِيّ، لأن أُمَوِي ليس بناؤه بناء المحقر، إنما بناؤه بناء فُعَلِيّ، فإذا أردت أن تحقر الأموي لم يكن من ياء التصغير بُدّ، كما أنك لو حقرت الثَّقَفِيّ قلت: الثُّقَيِّفِيّ، فإنما أُمَوِيّ بمنزلة ثَقَفِيّ، أخرج من بناء التحقير كما أخرج ثقيف إلى فَعَلِيّ].

١٤- تصغير "أُنَيْدٍ":

وتقول في تصغير "أُنَيْدٍ" – على مذهب سيبويه – أُنَيْدّ بتشديد الدال حيث جاء في الكتاب[٤]: [وإذا حقرت أُنَيْدٍ، ويُنَيْدٍ، ومعنى يُنَيْدٍ واحد – حذفت النون كما حذفتها من عَفَنْجَج، وتركت الدالين، لأنهما من نفس الحرف، وبذلك على ذلك أن المعنى أَدّ].

وتقول – على مذهب المبرّد[٥]: أُنَيْدد – بفك الدالين.

---

(١) الكتاب ٣/٤٤٣.

(٢) المرجع السابق ٣/٤١٦، وانظر أيضاً: الأصول ٣/٠٠.

(٣) ٣/٤٧٥.

(٤) ٣/٤٣٠، وانظر أيضاً: الأصول ٣/٤٤، والمقرب ٢/٤٥٢.

(٥) انظر رأي المبرد في شرح الشافية للرضي ١/٢٥٤.

١٥- تصغير "مُصْرَان":

وتقول في تصغير "مُصْرَان": علماً لمذكر - على مذهب الأخفش - مُصَيْرِين، وعلى مذهب سيبويه والمبرد مُصَيْرَان حيث جاء في الكتاب[١]: [ولو سميت رجلاً بـ"مُصْرَان"، ثم حقرته قلت: مُصَيْرَان، ولا تلتفت إلى مصارين، لأنك تحقر المُصْرَان كما تحقر القضبان، فإذا صار اسماً جرى مجرى عُثْمَان؛ لأنه قبل أن يكون اسماً لم يجر مجرى سِرحان محقراً] وإن لم يكن علماً فلا تصغره على لفظه، بل ترده إلى جمع القلة، الذي هو "أفْعُلَة"، فتقول: أُصَيْصِرَة. واختلف في وزنه، حيث ذهب الأخفش إلى أن وزنه "مَفْعَل" من صار يصير، وأن جمعه مُصْرَان على سبيل الشذوذ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن وزنه فعيل، وجمعه مُصْرَان وهو جمع قياسي[٢].

١٦- تصغير "مطايا":

وتقول في تصغير "مَطَايَا" علم مذكر: "مُطَيّ" حيث قال سيبويه[٣]: [وإذا حقرت "مَطَايَا" اسم رجل قلت: مُطَيّ، والمحذوف الألف التي بعد الطاء، كما فعلت ذلك بقبائل، كأنك حقرت مَطْيًا، ومن حذف الهمزة في قبائل فإنه ينبغي له أن يحذف الياء التي بين الألفين، فيصير كأنه حقر مطاء وفي كلا القولين يكون على مثال فُعَيّل، لو حقرت مَطْيًا لكان كذلك].

١٧- تصغير "قبائل":

وإذا صغرت "قبائل" علماً فتقول على مذهب الخليل: قُبَيِّل، وعلى مذهب يونس بن حبيب تقول: قُبَيِّل. قال سيبويه[٤]: [وإذا حقرت رجلاً اسمه قبائل قلت:

---

(١) ٣/٦٠٤، وانظر أيضاً: المقتضب ٢/٢٧٥.

(٢) انظر اللسان مادة "صمر" ٥/٢٩١٦، وكذلك الصحاح ٢/٨١٧.

(٣) الكتاب ٣/٤٧٣، وانظر أيضاً: شرح الشافية للرضي ١/٢٥٨.

(٤) الكتاب ٣/٤٧٩، وانظر أيضاً: الأصول ٣/٤٨، الشذوذيات ص٥٣٠، شرح الشافية للرضي ١/٢٥٨، المقتضب ٢/٢٨٥.

فُبَيْئِل، وإن شئت قلت: فُبَيْئِل عوضًا مما حذفت، والألف أولى بالطرح من الهمزة؛ لأنها كلمة حيّة لم تجئ للحذف... وهذا قول الخليل. وأما يونس فيقول: فُبَيِّل بحذف الهمزة إذا كانت زائدة... وقول الخليل أحسن].

فعلى قول الخليل تحذف الألف التي قبل الياء، وعلى قول يونس تحذف الياء التي بين الألفين، قال الرضي[1]: [وأما نحو: قبائل وعجائز، فسيبويه والخليل اختارا حذف الألف لضعفها، ويونس اختار حذف الهمزة لقربها من الطرف..]

وجوّز الفارسي في التكملة الوجهين[2].

١٨- تصغير "خطايا":

وتقول في تصغير "خطايا" علمًا لمذكر: خُطَيِّيٌ، ترد الهمزة، قال الرضي[3]: [وأو صغرت خطايا قلت: خُطَيِّ، بالهمزة أخيرًا؛ لأنك إن حذفت الألف التي بعد الطاء على قول الخليل وسيبويه؛ فعند سيبويه تُرجع ياء خطايا إلى أصلها من الهمزة، لأنها إنما أبدلت ياء لكونها في باب مساجد بعد الألف، وترجع في الحال الهمزة إلى أصلها من الياء الزائدة التي كانت بعد الطاء في خطيئة... وإن حذفت ياء خطايا على قول يونس رجعت الهمزة إلى أصلها؛ لعدم اجتماع همزتين...].

١٩- تصغير "منسأة":

وتقول في "مِنْسَأة": مُنَيْسِئة بالهمز، قال سيبويه[4]: [ومن ذلك مِنْسَأة تقول: مُنَيْسِئة؛ لأنها من نسأت، ولأنهم لا يثبتون هذه الألف التي هي بدل من الهمزة كما لا يلزمون الهمزة التي هي بدل من الياء والواو. ألا ترى أنك إذا كسرته للجمع قلت: مَناسِئُ..].

---

(١) شرح الشافية له ١/٢٥٨.

(٢) ص٥٠٠.

(٣) انظر شرح الشافية له ١/٢٥٨ - ٢٥٩، وانظر أيضًا: الكتاب ٣/٤٧٣.

(٤) الكتاب ٣/٤٠٩.

٢٠ - تصغير "قوصرة":

وتقول في: قَوْصَرَة: دُوَيْخِلَة، وقُوَيْصِرة، وقُوَيْصِيرة ودُوَيْخِيلة، وفي سَفَرْجَلة: سُفَيْرِلة، وسُفَيْرِجَلة[1]: إقال الخليل: لو كنت محقِّرًا هذه الأسماء لا أحذف منها شيئًا كما قال بعض النحويين، لقلت: سُفَيْرِجل كما ترى، حتى يصير بزنة دُنَيْنِير. فهذا أغرب وإن لم يكن من كلام العرب].

وقال الفراء: سُفَيْرِجَلة بسكون الجيم.

٢١ - تصغير "مطايا":

وتقول في بناء اسم من الشطيّ على فَعائِل: مُطَاءٍ، وتكسيره على مَطَايَا وتصغيره على مذهب الخليل ويونس[2] مُطَيٌّ. وعلى مذهب أبي عثمان المازني[3] يقول: مُطَيِّيء بالهمز، قال الرضي[4]: إوإذا صغرت على هذا مطايا قلت: مُطَيِّ بياء مشددة على القولين: أما الخليل فإنه يحذف الألف التي بعد الطاء، فيصير مطَيّا فتدخل ياء التصغير قبل هذه الياء، وتكسر هذه الياء فتقلب الألف لكسرة ما قبلها ياء، فيجتمع ثلاث ياءات كما في تصغير عطاء، فتحذف الثالثة نسيًا، وأما يونس فيحذف الياء التي هي بدل من الهمزة فيبقى ألفان بعد الطاء، فتدخل ياء التصغير قبل الأولى، فتقلب الأولى ياء مكسورة، كما في حمار، فتقلب الثالثة أيضًا ياء لكسرة ما قبلها، فيصير عطاء..].

٢٢ - تصغير "حمارة":

وتقول في: حمارة: حُمَيْرَة بتشديد الراء، ولا تقل قال سيبويه[5]: إوتقول في تحقير حمارة: حُمَيْرة، كأنك حقرت حمرة، لأنك لو كسرت حُمَيْرة للجمع لم تقل: حَمَائِر، ولكن تقول: حمار؛ لأنه ليس في الكلام فعائل كما لا يكون مَفَاعِل.].

---

(١) المرجع السابق ٤١٨/٣، وانظر أيضا: شرح الشافية للرضي ٢٠٥/١.

(٢) انظر قول الخليل ويونس في الكتاب ٤٧٣/٣ - ٤٧٤.

(٣) انظر رأي المازني في الشكت للأعلم ٩٤١/٢.

(٤) شرح الشافية له ٢٠٥/١.

(٥) الكتاب ٤٢٧/٣ - ٤٢٨.

٢٣ - تصغير "ثمانية":

وفي "ثمانية" ثُمَيْنِية بحذف الياء وإبقاء الألف[1]

٢٤ - تصغير "من":

ذهب الإمام الأخفش الشاعر[2]:

مذا أن ذرّ قرن

جاء في اللسان[3]: [

واحتاج إليها فأظهرها على

٢٥ - قد يجتمع للاسم تصغ

قد يكون للاسم تصغ صُبَيّة وهو قياسي، لأنه ج أُصَيْبِية، من ذلك قول الشاع

ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي النو

وهذا ليس بالقياس. قا عُلَيْمة: أُعَيْمة، كأنهم حقّروا

---

(١) انظر: المرجع السابق ٤٣٧/٣، و

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٠٧/١

(٣) البيت منسوب ليعض قصاعة في ال ٣٤/٢، ونسبه أبو حيان في البحر الـ

(٤) ماعدا "ثمن" ٤٢٨٢/٦.

(٥) البيت منسوب إلى حيدالله بن الحجاج "ثمنا" ٢٣٩٨/٤، والصحاح ٢٣٩٨/٦

(٦)الكتاب ٤٨٦/٣.

٢٣- تصغير ثمانية:

وفي "ثمانية" ثُمَيْنَة بحذف الألف، وإبقاء الياء[١]، وتقول فيه - أيضاً: ثُمَيْنَة بحذف الياء وإبقاء الألف[٢].

٢٤- تصغير "مِنْ":

ذهب الإمام الأخفش إلى أن تصغير "مِنْ" اسم رجل: مُنَيّ، ومن ذلك قول الشاعر[٣]:

مُنَا أن ذرّ قرن الشمس حتّى أعاث شريدهم فزن الظلام

جاء في اللسان[٤]: [قال ابن جني. قال الكسائي: أراد منْ وأصلها عندهم مِنا، واحتاج إليها فأظهرها على الصحة هنا].

٢٥- قد يجتمع للاسم تصغيران:

قد يكون للاسم تصغيران: قياسي، وشاذّ، من ذلك قالوا في تصغير: صِبْيَة: صُبَيّة وهو قياسي، لأنه جمع قلة، وجمع القلة يُصغّر على لفظه، وقالوا أيضاً أُصَيْبِيَة، من ذلك قول الشاعر[٥]:

ارْحَمْ أُصَيْبِيَتي الذين كأنهم جِنّي تَنَزّ في الشّرُوبَة وُقّعُ

وهذا ليس بالقياس. قال سيبويه[٦]: [ومن ذلك قولهم في صِبْيَة: أُصَيْبِية، وفي عِظَمة: أُعَيْظِمة، كأنهم حقّروا أُعَيْظَة وأُصَيْبَة، وذلك أن أفعله يجمع به فُعال وفُعِل،

---

(١) انظر: المرجع السابق ٣/٤٣٧، وانظر أيضاً: المقتضب ٢/٢٥٣.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ١/٢٥٧، المقتضب ٢/٢٥٣.

(٣) البيت منسوب لبعض قضاعة في اللسان "مِنَ" ٦/٤٢٨٩، وورد بلا نسبة في الهمع ٢/٣٤، والدرر اللوامع ٢/٣٤، ونسبه أبو حيان في البحر المحيط ١/٣٨ لبعض قضاعة.

(٤) مادة: "مِنَ" ٦/٤٢٨٩.

(٥) البيت منسوب إلى عبدالله بن الحجاج الثعلبي. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢١، ٣٤، اللسان مادة "صبا" ٤/٢٣٩٨، والصحاح ٦/٢٣٩٨.

(٦) الكتاب ٣/٤٨٦.

فلما حقروه جاءوا به على بناء قد يكون لفُعال وفُعل. فإذا سميت به امرأة أو رجلاً حقرته على القياس، ومن العرب من يحريه على القياس فيقول: عُشَيَّة وعُلَيْمَةُ.].

٢٦- الاستغناء عن التصغير المستعمل بآخر مهمل:

واستغنوا بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل، من ذلك قالوا: مُغَيْرِبان، وعُشَيْشية، وعُشَيَّان قال سيبويه[1]: [هذا باب ما يحقر على غير بناء مكبره الذي يستعمل في الكلام، فمن ذلك قول العرب في مَغْرب الشمس مُغَيْربان الشمس وفي العشيّ اتيك عُشَيَّانًا، وسمعنا من العرب من يقول في عشيّة. عُشَيْشِية، فكأنهم حقروا مَغْربان وعشيان وعشاة.].

وقالوا: أُنَيْسِيَة، ورُوَيْجل، وأُبَيْنُون في: ليلة ورجل وبنين[2] وقالوا في إنْسان: أُنَيْسان قال سيبويه[3]: [ومما يحقر على بناء مكبره المستعمل في الكلام: إنْسان تقول: أُنَيْسِيان... كأنهم حقروا إنسيان].

واستغنوا بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر، قالوا: أتانا قصيرًا أي: عشيًّا، ولم يصغروا "قصرًا" استغناء عنه بتصغير عشيّ[4]. قال ابن مالك[5]: [يطرد الاستغناء بتصغير أحد المترادفين إن جمعهما أصل واحد، مثال ذلك: جليس بمعنى مُجالس قال: فيجوز في تصغير جليس: مُجَيْلِس، وفي تصغير مجالس: جُلَيْس.].

---

(١) المرجع السابق ٣/٤٨١، وانظر أيضًا: الإنصاف ٢/٨١٢، شرح الشافية للرضي ١/٢٧٥، شرح الكافية لابن مالك ٤/١٩٢١، المقتضب ٢/٢٧٧، الهمع ٢/١٩٠.

(٢) الكتاب ٣/٤٨٦.

(٣) المرجع السابق، وانظر أيضًا شرح الشافية للرضي ١/٢٧٧، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٣٣.

(٤) الكتاب ٣/٤٨٩.

(٥) انظر التسهيل ص٢٨٨.

نطقت العرب

وجُمَيْل، والقُصَيْري،

باب ما جرى في

بتصغيره عن تكبيره

وجملان فجاءوا به على

وإنما هي حمرة مخا

والحمرة...].

وقد عقد السيوط

وكثر مجيء المصغر ف

وطُهَيَّة[1].

(١) ٣/٤٧٧، وانظر أيضًا: الإنصا

٤/١٩٢٠، المزهر ٢/٢٥٤، الهم

(٢) ٣/٤٥٣ - ٤٥٧.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية لابن

٢٧- أسماء مصغرة ليس لها مكبّر:

نطقت العرب بأسماء مصغرة: ولم تنطق بها مكبرة من ذلك: كُمَيْت، وكُعَيْت، وحُمَيْل، والقُصَيْرَى، والحُمَيّا، والثُّرَيّا، والقُطَيْعاء، والبُرَيْطاء. قال سيبويه[1]: [هذا باب ما جرى في الكلام مصغرًا وترك تكبيره؛ لأنه عندهم مستصغر فاستغنى بتصغيره عن تكبيره، وذلك قولهم: حُمَيْل، وكُعَيْت وهو البابل، وقالوا: كُعَيْان وجُمَلان فجاءوا به على التكبير... وسألت الخليل عن كُمَيْت فقال: هو بمنزلة حُمَيْل، وإنما هي حمرة مخالطها سواد ولم يخلص، فإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة...].

وقد عقد السيوطي في المزهر بابًا للألفاظ التي وردت على هيئة المصغر[2] وكثر مجيء المصغر دون المكبر في الأعلام، مثل: قُرَيْظَة وجُهَيْنَة، وهُذَيْل، وسُلَيْم، وطُهَيَّة[3].

---

(١) ٣/٢٧٧، وانظر أيضًا: الأصول ٣/٦١١، شرح الشافية للرضي ١/٢٨٠ - ٢٨٢، شرح الكافية لابن مالك ٤/١٩٢٠، المزهر ٢/٢٥٤، الهمع ٢/١٩٠.

(٢) ٢/٢٥٣ - ٢٥٧.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٩٢١، والهمع ٢/١٩٠.

الخاتمة:

وبعد هذا العرض المفصل لـ "باب التصغير" عند الإمام سيبويه والصرفيين يمكن استخلاص ما يلي:

- ذهب الإمام سيبويه إلى منع تصغير أسماء شهور السنة، وخالفه الكوفيون في ذلك، فذهبوا إلى جواز تصغيرها، فيقولون: مُحَيْرِم، وصُفَيْر، ورُبَيْع، وجُمَيْد... الخ، أما المبرد فقد أجاز تصغير أسماء الشهور إذا كانت أعلاماً، والصواب – والله أعلم – وكما وضحت سابقًا ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن أسماء الشهور تدل على مدة زمنية محددة لا تقبل التقليل.
- ذهب الإمام سيبويه إلى جواز تصغير (اليوم والليلة).
- أما أيام الأسبوع فلا يجوز تصغيرها عنده، وتابعه في ذلك ابن كيسان وأجاز الكوفيون والجرمي والمازني تصغيرها، فتقول: أُحَيْد والصواب – والله أعلم – مذهب سيبويه؛ لأن أيام الأسبوع كأسماء الشهور تدل على مدة زمنية محددة لا تقبل التقليل.
- منع سيبويه تحقير الأعلام من أسماء الزمان، لأنها ليست موضوعة على مقادير كما وضع اليوم على مقدار من الزمان، وعدد من الساعات.
- منع سيبويه تصغير الأسماء المشبه للفعل نحو: حسنك، والأسماء المختصة بالنفي، وأسماء الأفعال، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل.
- أوزان التصغير عند سيبويه – ووافقه علماء الصرف – ثلاثة هي: فُعَيْل للثلاثي، وفُعَيْعِل للرباعي والخماسي الذي يجري مجراه وفُعَيْعِيل لما كان الذي قبل آخره حرف مد.
- ذهب سيبويه والمبرد مذهب الإمام يونس بن حبيب أن تصغير (أحوى) أحيُّ بحذف الياء ممنوعًا من الصرف على حين ذهب عيسى بن عمر إلى تصغيرها على (أحي) مصروفاً.

- ذهب سيبويه إلى أن تصغير عَطْوَد – وهو ما كانت الواو للإلحاق – عُطَيْوِد، وذهب المبرد إلى أن تصغيره عُطَيْيِد، وقد أجازه سيبويه.

فسيبويه يسقط الواو الأولى، والمبرد لا يحذف بل يدغم ياء التصغير في الواو الأولى بعد قلبها ياء ساكنة.

- ذهب سيبويه إلى أن تصغير عِثْوَل: عُثَيْل وعُثَيِّل. وذهب المازني والمبرد إلى أن تصغيرها: عُثَيِّل بحذف الواو وهو مخالف لقول العرب.

- ذهب سيبويه إلى أن تصغير أُثْيِب: أُثَيْيِب، ولم يجز المبرد أُثَيب إلا في الشعر.

- ذهب سيبويه وتابعه أكثر البصريين إلى أن تصغير (شُوَيْخ: شُيَيْخ) أو شُيَيْخ: عن بعض العرب، وذهب الكوفيون إلى أن تصغيره شُوَيْخ بقلب الياء الأولى واواً للضمة التي قبلها.

- ذهب سيبويه وتابعه المبرد إلى أن تصغير مَيْت: مُيَيْت. وأجاز العرب الكوفيون: مُوَيْت بإبدال الياء واواً على الأصل.

- ذهب سيبويه إلى أن تصغير "بَرْي، ويَضَع" علمين (بَرَيّ، ويَضَيّع) فلا يرد المحذوف.. وذهب المازني وكان تابعاً للخليل ويونس إلى أن تصغيرها "بُرَيْرِيّ" و"يُوَيْضِع" فيرد، لكن يونس يزد ولا يصرف.

- ذهب سيبويه إلى أن تصغير (قَطْوَطى: قُطَيْطِي) بحذف الواو فقط، أما المبرد فذهب إلى أن تصغيره قُطَيْط، لأنهما لامان، وآخرهما أولى بالحذف.

- وأما (جَلْوَلاء، وبَرْكَاء، وقَرْيَاء) فمذهب سيبويه حذف الواو والألف والياء فتقول: جُلَيْلاء، وبُرَيْكاء، وقُرَيّاء. ومذهب المبرد أن لا حذف فتقلب (الواو، والألف، والياء) ياء، ويدغم فيها ياء التصغير، فتقول جُلَيْلاء وبُرَيْكاء وقُرَيّاء.

- أما (ثلاثون) مطلقاً، و(طريفون، وجداران) علمين، فمذهب سيبويه حذف ألف (ثلاثين)، وياء (طريفون)، وألف (جداران). وذهب المبرد إلى الإبقاء في

"جداران" وقال الفارسي: إن جميع العرب يقول: ثُيُّوْن. بحذف الألف في التصغير.

- ولو سميت رجلاً (ثوائب) فمذهب سيبويه: ثُوَيْئِب؛ لأن الواو بدل من الهمزة في ثوابة. وذهب ابن الطراوة إلى عدم الرد، فتقول: ثُوَيْئِب.

- ذهب سيبويه إلى أن تصغير قائل وبائع وقائم: قُوَيْئِل، وبُوَيْئِع، وقُوَيْئِم وذهب الجرمي إلى أن تصغيرها: قُوَيِّل وبُوَيِّع وقُوَيِّم.

- ويصغر اسم الجمع عند سيبويه على لفظه، سواء أكان له واحد من لفظه، أم لم يكن، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما له واحد من لفظه يرد إليه.

- ولما "اللاتي" فمذهب سيبويه أن العرب لا تصغرها، وأجاز الأخفش تصغيرها، وتابعه المازني.

- وتصغر "مصران" عند سيبويه والمبرد (مُصَيْران)، وذهب الأخفش إلى أن تصغيرها مُصَيِّرين.

وأخيراً[1]:

أسأل المولى عز وجل أن يجعل جميع أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن تكون قد أضفت لبنة إلى صرح الصرف الشامخ، فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحثة

(١) هذه أهم النتائج التي كشفت عنها المقارنة بين سيبويه والصرفيين.

١- ائتلاف النصر
تحقيق. طارق
٢- ارتشاف الضر
عثمان محمد،
١٩٩٨م، مطبع
٣- الأزهية في عل
مجمع اللغة بدم
٤- الأصول في ال
بيروت ١٤٠٥هـ
٥- الإنصاف في
محيي الدين عبد
٦- أوضح المسالك
١٤٠٣هـ.
٧- الإيضاح العضد
الرياض ١٤٠٨هـ
٨- الإيضاح في شر
بغداد.
٩- البسيط في شرح
الغرب الإسلامي
١٠- التبصرة والتذك
١٤٠٢هـ.
١١- التذييل والتكميل

أهم المصادر والمراجع

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف الزبيدي، تحقيق. طارق الجنابي/ عالم الكتب ١٤٠٧هـ.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأثير الدين أبي حيان، تحقيق د. رجب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبدالتواب، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، مطبعة المدني.

٣- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي تحقيق عبدالمعين الملوحي، مجمع اللغة بدمشق ١٤٠١هـ.

٤- الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر بيروت.

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق مصطفى الحلبي، القاهرة ١٤٠٣هـ.

٧- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار العلوم الرياض ١٤٠٨هـ.

٨- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق موسى العليلي، مطبعة العاني بغداد.

٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧هـ.

١٠- التبصرة والتذكرة للصيمري. تحقيق فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ.

١١- التذييل والتكميل لأبي حيان الغرناطي، مطبعة السعادة بالقاهرة.

١٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ.
١٣- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري دار الفكر بيروت.
١٤- التصريف الملوكي: لأبي الفتح بن جني، تعليق أحمد الخاني، ومحي الدين جراح، ط(٢) دار المعارف دمشق.
١٥- التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم الرجال، وزارة الثقافة والإعلام العراقية بغداد ١٩٨١م.
١٦- الجنى الداني في حروف المعاني: للمرادي تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق بيروت ١٤٠٣هـ.
١٧- حاشية الصبان على الأشموني لمحمد علي الصبان عيسى البابي الحلبي.
١٨- الخصائص لأبي الفتح بن جني. تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ.
١٩- سرُ صناعة الإعراب. لأبي الفتح بن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق ١٤٠٥هـ.
٢٠- شرح ابن عقيل. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١٥، ١٣٨٦هـ.
٢١- شرح أبيات مغني اللبيب لعبدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالعزيز رباح، وأحمد الدقاق، دار المأمون دمشق ١٣٩٣هـ.
٢٢- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي مختون هجر بالقاهرة ١٤١٠هـ.
٢٣- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٠م.
٢٤- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥هـ.
٢٥- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبدالمنعم هريدي، جامعة أم القرى مكة المكرمة ١٤٠٢هـ.

٢٦- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي – الجزء الأول والثاني، تحقيق د. رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢٧- شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية بالقاهرة ١٩٢٨م.
٢٨- الكتاب لسيبويه تحقيق عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.
٢٩- اللمع لأبي الفتح بن جني، تحقيق د. حسين محمد شرف، ط(١) ١٣٩٨هـ.
٣٠- المبدع في التصريف: لأبي حيان، تحقيق د. عبدالحميد السيد طلب، مكتبة العروبة بالكويت ١٤٠٢هـ.
٣١- المسائل البصريات. لأبي علي الفارسي تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني ١٤٠٥هـ.
٣٢- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٤٠٧هـ.
٣٣- المغني في تصريف الأفعال لمحمد عبدالخالق عضيمة، مطبوعات الجامعة الإسلامية ١٤٠٨هـ.
٣٤- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية ١٣٩٩هـ.
٣٥- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد الجبوري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني بغداد ١٣٩١هـ.
٣٦- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت ١٤٠٧هـ.
٣٧- المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٣هـ.
٣٨- همع الهوامع لجلال الدين السيوطي. تحقيق عبدالعال سالم مكرم، وعبدالسلام هارون بيروت مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.